جهود الإمامين (البُخاري ومُسلم) في إبراز مكانة الصَّحابة وفضائلهم في الصَّحيحين: الخلفاء الأربعة أنموذجاً ـ دراسة تحليلية ـ

د. شفاء علي الفقيه*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٣/١٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/١١/١١م

ملخص

تناولت هذه الدّراسة التعريف بجهود الإمامين (البخاري ومسلم) في إخراج الأحاديث الصحيحة التي اختصَّت بفضائل الصحابة ومناقبهم من خلال تحليل ما أخرجا من أحاديث، وقد خلصت الدّراسة إلى نتائج منها؛ دقّة منهج الإمامين البخاري ومسلم في انتقاء الأحاديث النبوية الصحيحة التي كشفا من خلالها عن مكانة الصحابة وجهودهم التي خدموا بها رسالة الإسلام وقدَّموا في سبيلها التضحيات العظيمة، كما أظهرت حسن الصناعة الحديثية في التبويب وإخراج المرويات التيزُدّ بها على عدد من الشبهات الزائفة التي أثارها أعداء الإسلام ضد الصحابة. وأظهرت ضرورة الاهتمام بما أورده الشيخان من أحاديث حول الصحابة؛ لأنّها تُعدُّ مصدرا من المصادر المهمة التي لا يستغني عنها أي باحث منافح عن الصحابة، وبخاصة الخلفاء الراشدين.

الكلمات المفتاحية: منهج، فضائل، الصحابة.

Abstract

This study shows the efforts of the imams (Bukhari and Muslim) in realization the Sahih hadiths, which specialized in the virtues of the companions through analyzing what they had narrated of Ahadith.

The study concluded results such as; the accuracy of the methods of the imams Bukhari and Muslim in the selection of the Sahih Hadiths, which revealed the status of the companions and their efforts, which served the message of Islam and made great sacrifices in its way.

The study also showed the well Hadith skillfulness at tabulation and classification, which turned away a number of false suspicions raised by the enemies of Islam against the companions.

The study affirm the need to pay attention to what the two Imams (Bukhari and Muslim) had mentioned about Sahaba because it is one of the most important sources, which is contained to the false and fabricated accounts that have spread in many historical books and many works, and any researcher cannot dispense these significant books to defend the companions, especially the Righteous Caliphs.

المقدمة.

لمّا كان للصحابة قدر كبير وفضل عظيم على الأمّة أكّده القرآن الكريم والسنة النبوية، فقد حرص علماء السُّنَّة النّبويـة على إبراز هذه المكانة من خلال تخصيص كتب وأبواب اعتنت بأهم ما ورد في فضائلهم ومناقبهم ﷺ وأرضاهم، وهـذا

* أستاذ مساعد، الجامعة الأردنية.

ما قام به الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) في صحيحيهما، وسار على نهجهما علماء الحديث والمصنِّفون من بعدهم.فنجد في كثير من المصنّفات الحديثية تخصيصاً لأحاديث في مناقب الخلفاء الراشدين و كبار الصحابة من أنصار ومهاجرين ومهاجرات، وكذلك في مناقب أمّهات المؤمنين والصحابيات الجليلات ﷺ وأرضاهم جميعاً.

وهذا البحث يسعى لتوضيح أهمية الجهود التي بذلها الشيخان في التأكيد على مكانة الصحابة، وفي الذبِّ عنهم وعمَّا تعرضوا له من شبهات.

ولذا، فإنّ البحث يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

١- التَّعريف بالمنهج الذي سار عليه الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما فيما يتعلق بفضائل الصحابة ومناقبهم.

٢- إبراز أهم الموضوعات التي اعتنى الإمامان بتخريجها وإيرادها في فضائل الصحابة.

٣- بيان أهميّة هذه الأحاديث التي أخرجها الإمامان في الدِّفاع عن الصحابة والذبّ عنهم.

وتكمن أهميته في لفت النَّظر إلى ضرورة الوقوف على الأحاديث الصحيحة التي اختصت بفضائل الصحابة ومناقبهم للتعرّف على سيرهم ومكانتهم، ومحاولة توظيف هذه الأحاديث في الردِّ على ما يُثار حولهم من شبهات، ممّا يُسهم في تعزيز مكانة الصحابة وإظهار جهودهم التي خدموا بها رسالة الإسلام وقدَّموا في سبيلها التضحيات العظيمة.

ولذا، فقد جاء البحث في تمهيد تحدثت فيه عن مفهوم الفضائل وأهم ما ألف فيها، ثمّ قسّمت البحث إلى ثلاثة مباحث كما يأتي:

المبحث الأول: منهج الشيخين في إخراج أحاديث فضائل الصحابة.

المطلب الأول: وصف لكتاب فضائل الصحابة في صحيح البخاري، وبيان منهجه.

المطلب الثاني: وصف لكتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم، وبيان منهجه.

المبحث الثاني: تحليل منهج الإمام البخاري في بيان فضائل الصحابة:

المطلب الأول: عرض أنموذج تحليلي (أحاديث فضائل أبي بكر الصديق ﷺ).

المطلب الثاني: أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين الثلاثة.

المبحث الثالث: أهمية أحاديث فضائل الصحابة في الصحيحين:

المطلب الأول: تأصيل قواعد في فضائل الصحابة من خلال الصحيحين.

المطلب الثاني: الرد على بعض الادِّعاءات التي ظهرت ضد الصحابة ﷺ.

المطلب الثالث: أهميَّة العناية بأحاديث الفضائل في الصحيحين.

وفيما يأتي عرض لهذه المباحث.

تمهيد:

أولا: تعريف بالفضائل.

(فضل): الفاء والضاد واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على زيادةٍ في شيء. من ذلك الفَضْل: الزِّيادة و الخير. والإفضال: الإحسان. والفَضِيلةُ: الدرجة الرفيعة في الفَضْل. ورجلٌ فَضَّالٌ: كثيرُ الفَضْلِ.

الفَضْلُ والفَضيلَةُ: خلاف النقص والنقيصة. ورجلٌ مِفْضالٌ وامرأةٌ مِفْضالَةٌ على قومها، إذا كانت ذات فضْلٍ سمحةً. وأفْضَلَ عليه وتَفَضَّلَ بمعنًى. والمُتَفَضِّلُ أيضاً: الذي يدَّعي الفَضْلَ على أقرانه. ومنه قوله تعالى: **﴿يُرِيدُ أن يَتَفَضَّلَ عليكم﴾**.

والفَضيلَةُ: الدَّرَجَةُ الرَّفيعَةُ في الفَضْلِ والاسمُ: الفاضِلَةُ. وفَضَّلَهُ تَفْضيلاً: مَزَّاهُ. والفِضالُ ككِتابٍ والتَفاضُلُ: التَّمازي[١].

وقال في الوسيط: (الفضيلة) الدرجة الرفيعة في حسن الخلق، وفضيلة الشيء مزيته أو وظيفته التي قصدت منه، يقال: فضيلة السيف إحكام القطع، وفضيلة العقل إحكام الفكر"[٢].

وفضائل: "جمع فضيلة، والخصلة الجميلة التي يحصل لصاحبها بسببها شرف، وعلو منزلة، إمّا منزلة عند الحق، وإما عند الخلق، والثاني لا عبرة به إلا إن أوصل إلى الأول[٣].

وعليه، فإنّ فضائل الصحابة هي: الخصال الحميدة التي ثبتت للصحابة، فتميّز كل صحابي بخصال انفرد بها أو شاركه بها صحابي آخر، وشهد له بها النّبي ﷺ، أو وقعت في حياة النّبي ﷺ.

وبالنظر إلى منهج الشيخين نجد أنّهما أخرجا في صحيحهما في الفضائل ما صحَّ من أحاديث تتناول ما ثبت من خصال عن الصَّحابة الذين أخرجا لهم، من مثل مناقب العشرة المبشرين وغيرهم من الصحابة الكرام، وعند عقد مقارنة بين منهج الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) في فضائل الصحابة ومنهجية الشيخين، نجد أنّ الإمام أحمد بن حنبل قد توسّع في الأحاديث التي أوردها في الفضائل بصورة كبيرة[٤] حيث تناول فضائل الصحابة ومناقبهم وجزءاً من مروياتهم، في حين اقتصر الشيخان على الأحاديث التي تناولت الخصال والفضائل التي ثبتت لكل صحابي.

ثانيا: الدّراسات السابقة.

تنوّع منهج المحدثين في التصنيف في فضائل الصحابة، فمنهم من خصّ كتباً بأكملها للعناية بفضائل الصحابة[٥]، ومنهم من خصص أجزاء من المصنّفات الحديثية في تناول فضائل الصحابة، حيث ظهر في الكثير من أمَّهات الكتب الحديثية الحديث عن فضائل الصحابة، ففي صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة ومناقب الأنصار، وفي صحيح مسلم كتاب الفضائل، وفي جامع الترمذي أبواب المناقب، وما جاء في المقدمة لسنن ابن ماجة، ومعرفة الصحابة ضمن مستدرك الحاكم، وكتاب المناقب ضمن صحيح ابن حبان ومختصره موارد الظمآن[٦].

جميعها اختص بإخراج الأحاديث التي اعتنت بذكر خصال الصَّحابة وما ثبت لهم من ميزات وفضائل.

ونظراً لأهمية فضائل الصحابة عبر العصور، فقد ظهرت مؤلفات ودراسات علمية تناولت فضائل الصحابة واعتنت بها أيُّما عناية، نوردها فيما يأتي:

١) **دراسة شبل (١٩٩٠م)**، فضائل الصحابة من فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ودراسة التليدي (١٩٩٩م)، وهي بعنوان: (فضائل الصحابة والدفاع عن كرامتهم وبيان خطر مبغضهم والطاعنين فيهم). ودراسة كاخي (٢٠٠٤م)، بعنوان: (حياة الصحابة تراجمهم – فضائلهم – مناقبهم) كما جاءت في صحيحي البخاري ومسلم بشرح الإمامين ابن حجر والنووي، وهو كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث التي أخرجها الشيخان في فضائل الصحابة ومناقبهم، وبيّن معاني المفردات وغريب الحديث ونقل كلام الشرّاح؛ حتى تكون سهلة المنال للقراء[٧].

٢) **ودراسة عاصي (٢٠٠٥م)**، بعنوان: (تخريج الأحاديث الواردة في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري من بداية كتاب المناقب إلى نهاية كتاب فضائل الصحابة)، حيث تخصصت هذه الدراسات باستقصاء الأحاديث التي تناولها الحافظ

ابن حجر العسقلاني في شرحه على فتح الباري وتخريجها وبيان حكمها.

٣) **ودراسة عسكر (٢٠٠٦م)**، وهي بعنوان: (القول المبين في الصحابة وحقوقهم على المسلمين) وهو بحث علمي نشر في مجلة البحوث الإسلامية تناول فيها التعريف بالصحابة وأهم المؤلفات فيهم، و عرض لفضائل الصحابة بالإجمال وفضائل بعض الصحابة بأعيانهم، ثمّ تناول الحديث عن مراتب الصحابة في الفضل، وختم بحديثه عن حقوق الصحابة ومنزلتهم في الدين وواجب المسلم تجاههم.

٤) **ودراسة الصاعدي (٢٠٠٦م)**، وهي بعنوان: (الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة –رضوان الله عليهم جميعاً–)، وهي دراسة حديثية اعتنت بجمع أحاديث فضائل الصحابة وتخريجها من الكتب التسعة ومسندي أبي بكر البزار، وأبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم الطبراني، حيث جمع مؤلفها فضائل (٣٤٣) صحابيّا وصحابية، من غير المبهمين والمبهمات حيث بلغت أحاديثهم (٧٢) حديثا، فبلغ عدد الأحاديث التي جمعها الصاعدي في كتابه ما يزيد عن (٢٠٢٢) حديثا دون المكرر.

٥) **ودراسة نصر (٢٠١١م)**، بعنوان: (قواعد في التعامل مع الصحابة)، وهي دراسة تأصيلية هدفت إلى جمع قواعد تضبط لنا التعامل مع الصحابة الكرام ﷺ من حيث إثبات فضائلهم، ودفع الشبهات عن تاريخهم، ومعرفة الأحكام المتعلقة بهم.

وأمّا هذا البحث، فالجديد فيه هو أنّه دراسة تحليلية تتعلق بما أورده الإمامان في الصحيحين، تسعى للكشف عن جهودهما واستقراء منهجهما في كتاب فضائل الصحابة، وإبراز أهميتها في مواجهة الهجمة التي يتعرض لها الصَّحابة قديماً وحديثاً.

المبحث الأول:
منهج الشيخين في إخراج أحاديث فضائل الصحابة.

المطلب الأول: وصف لكتاب فضائل الصحابة في صحيح البخاري، وبيان منهجه.

أخرج البخاري في هذا الكتاب ما يقارب ستة وعشرينا مائة (١٢٦) حديثاً موزَّعاً على ثلاثين باباً من أبواب كتاب فضائل الصحابة، ابتدأها بالحديث عن حدّ الصحبة وتعريفها، ومن ثمّ أخرج ثلاثة أحاديث تناولت فضائل الصَّحابة في العموم –كما سيأتي–، وتناول بعدها الحديث عن فضائل كلّ صحابي على حده.

وأنهى كتاب الفضائل بباب فضل عائشة –رضي الله عنها– حيث أخرج في الباب ثمانية أحاديث تناول فيها فضل السيدة عائشة –رضي الله عنها– ومكانتها لدى النّبي ﷺ، فكانت بداية الكتاب بذكر فضائل أبيها أبي بكر الصديق ﷺ، ونهاية الكتاب بذكر فضائل ابنته السيدة عائشة –رضي الله عنها– زوج النّبي ﷺ. حيث أثبت البخاري مكانة السيدة عائشة –رضي الله عنها– عند أهل السماء والأرض، فقد ابتدأ الباب بحديث أبي سلمة الذي فيه قول النّبي ﷺ لعائشة: "يَا عَائِشَةَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ"(٨)، ثمّ حديث: "وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ"(٩).

وقد جعل البُخاريّ هذا الكتاب في فضائل المهاجرين فقط، وأفرد فضائل الأنصار في كتاب أسماه مناقب الأنصار جعله في (٥٣) باباً أخرج فيها (١٧٣) حديثاً. بدأها بباب قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾**[الحشر: ٩]، ثم ختم الكتاب بحديث إسلام سلمان الفارسي.

وبهذا الحديث يختم جُملة من الفضائل و المناقب التي شهدت للصحابة دورهم العظيم في نُصرة الدعوة وانتشار الإسلام.

وفي سياق الحديث عن ترتيب أحاديث فضائل الصحابة في صحيح البخاري، يقول الإمام البُلقيني: "ولمّا كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدّمون في السبق، ترجم مناقب المهاجرين ورأسهم أبو بكر الصديق فذكرهم، ثم أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم، ثم شَرع بعد ذكر مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيهم، فذكر أولاً أشياء من أحوال الجاهلية قبل البعثة التي أزالت الجاهلية"[١٠].

وفيما يأتي جدول يوضّح أسماء الصَّحابة الذين ذكر البخاري فضائلهم في كتاب فضائل الصحابة مع بيان عدد الأحاديث المُخرّجة في فضائلهم:

الرقم	اسم الصحابي	عدد الأحاديث	الرقم	اسم الصحابي	عدد الأحاديث
١	أبو بكر الصديق	٢٨ حديثاً	١٤	عبدالله بن عمر بن الخطاب	٤ أحاديث
٢	عمر بن الخطاب	١٥ حديثاً	١٥	عمار وحذيفة	حديثان
٣	عثمان بن عفان	٦ أحاديث	١٦	أبو عبيدة بن الجراح	حديثان
٤	علي بن أبي طالب	٧ أحاديث	١٧	مصعب بن عمير	لم يخرج له شيئا[١١]
٥	جعفر بن أبي طالب	حديثان	١٨	الحسن والحسين	٨ أحاديث
٦	العباس بن عبدالمطلب	حديث واحد	١٩	بلال بن رباح	حديثان
٧	قرابة الرسول ﷺ ومنقبة فاطمة -عليها السلام-	٦ أحاديث	٢٠	ابن عباس	حديث
٨	الزبير بن العوام	٥ أحاديث	٢١	خالد بن الوليد	حديث
٩	طلحة بن عبيد الله	٣ أحاديث	٢٢	سالم مولى أبي حذيفة	حديث
١٠	سعد بن أبي وقاص	٤ أحاديث	٢٣	عبدالله بن سعود	٥ أحاديث
١١	أصهار النّبي ﷺ منهم أبو العاص بن الربيع	حديث واحد	٢٤	معاوية ﷺ	٣ أحاديث
١٢	زيد بن حارثة	حديثان	٢٥	فضل فاطمة	حديث
١٣	أسامة بن زيد	٦ أحاديث	٢٦	فضل عائشة	٨ أحاديث

وقد كان أول ما ذكره البخاري في كتاب الفضائل تحديده لمفهوم الصحابي، حيث قال: "وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ".

والنّاظر فيما قاله البُخاري، يرى أنّ كلامَه يَشمل من لَقيه من المسلمين وصَحِبَه صحبة قصيرة أم طويلة سواء رآه أو لم يره لعارض مثل العمى، ولذا فالعلماء لم يشترطوا رؤية النّبي ﷺ، ليدخل ابن أم مكتوم العمى وغيره من الأضراء[١٢]، ولذا قال البخاري: "من صحب النّبي ﷺ أو رآه"، فقد يكون صحبه دون أن تتحقق له الرؤية. وتعريف البخاري يشمل من روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يَغزو؛ فالبخاري أطلق كلامه ولم يقيده بالرواية أو بالغزو وما شابه، ولذا فكلامه يَشمل كلَّ ذلك، كما أنّ قوله من المسلمين يشمل من صحبه أو رآه مسلماً ثمّ ارتد وعاد للإسلام لأنّ وصف الإسلام بعودته ما زال يشمله كما وقع لعبدالله بن أبي السرح الذي ارتد زمن النّبي ﷺ وتاب في فتح مكّة، و للأشعث بن قيس الذي ارتد

بعد وفاة النّبي ﷺ وتاب زمن خلافة أبي بكر الصديق ﷺ. أمّا من ارتد ولم يرجع للإسلام؛ فقد خرج من وصف الصُّحبة. مع التنويه إلى أنّ تعريف الصّحبة وحدّها فيه كلام مطول عند العلماء، بالإضافة إلى تعدد آرائهم حول اعتبار الصحبة إن تخللتها ردّة، وفي المسألة تفصيل يطول ليس المجال متاحاً لعرضه هنا(١٣).

وأنقل من باب الفائدة بعضاً من كلام الحافظ على ما ذكره البخاري مُعلّقاً على ذلك بقوله: "والذي جزم به البخاري هو قول أحمد والجمهور من المحدِّثين، وقول البخاري" من المسلمين" قيد يخرج به من صحبه أو من رآه من الكفار"(١٤).

وقد ناقش ابن حجر تعريف البخاري مبيناً أموراً عدة منها أنّ تعريف البخاري مستحق لمن صحب النّبي ﷺ صُحبة ولو قصيرة أي ممَّن يُمكن أن ينطبق عليهم اسم الصحبة ولو بحدِّها الأدنى، مع اقتضاء العرف اقتران الصحبة ببعض الملازمة، وبناءً على كلام البخاري بقوله (أو رآه من المسلمين) يدخل فيه من رآه رؤية ولو عن بعد كما ذكر الحافظ، وكذلك فالمراد بالرؤية هنا رؤيته للنّبي ﷺ وهو يقظان. كما أنّ البخاري أطلق كلامه في الصحبة دون تحديد إن كانت الرؤية حال البلوغ أم قبل، وهذا يفيد اعتبار صحبة من رآه صغيراً أو كبيراً، خاصّة وأنّ اشتراط البلوغ لم يُعتد به في حد الصُّحبة عند العلماء، وكذلك يخرج من التّعريف من أسلم بعد موت النّبي ﷺ، حتى وإن رآه؛ لأنّ رؤيته لم تكن حال كونه مسلماً، ويخرج أيضاً من رآه مؤمناً به ثمّ ارتدَّ ولم يَعد إلى الإسلام، ولكن دلالة هذا فيما قاله البخاري تحتاج إلى تقييد، اقترح الحافظ له أن يزاد فيما ذكره البخاري: "ومات على ذلك" حتى يخرج من ارتد ولم يَرجع للإسلام(١٥).

تعريف البخاري لمفهوم الصُّحبة جاء في الباب الأول من كتاب الفضائل الذي ترجم له بقوله: "فضائل أصحاب النّبي ﷺ، ومن صَحِبَ النَّبِي ﷺ أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ"، فخصّ الباب بالحديث عن فضل الصّحابة – رضوان الله عليهم– وبركة وجودهم بين النّاس، وارتباط فلاح النّاس وانتصاراتهم بوجود صحابة رسول الله ﷺ، حيث أخرج فيه حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُونَ نَعَمْ. فَيُفْتَحُ لَهُمْ. ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ..."(١٦).

وفي إيراد البخاري –رحمه الله– لهذا الحديث تحديد لآخر العهد بالصَّحابة وزمن وجودهم، يقول ابن حجر العسقلاني: "ويستفاد منه بطلان قول من ادّعى في هذه الأعصار المتأخرة الصُّحبة؛ لأن الخبر يتضمن استمرار الجهاد والبعوث إلى بلاد الكفار وأنَّهم يسألون: هل فيكم أحد من أصحابه؟ فيقولون لا، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين ..."(١٧).

ثمّ أعقب هذا الحديث بحديث (خير أمَّتي قرني) عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– ولفظه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ قَالَ عِمْرَانُ لاَ أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ، أَوْ ثَلاَثَةً قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ، وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ، وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ، وَلاَ يَفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ"(١٨). وأخرج بعده شاهد للحديث عَنْ عَبْدِ البن مسعود، ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ"(١٩).

وفي انتقاء البخاري لهذا الحديث وإخراجه في الباب توضيح لما تميّز به الصحابة من صدق وأمانة ووفاء بالعهد وزهد في الدنيا عن سائر القرون التالية، وهذه صفات تتناقص وتقل مع مرور الزمن في النّاس بدليل ما ذكره الحديث من مخالفة القرون اللاحقة لما كان عليه أصحاب القرون الثلاثة الأولى، ويعدّ الحديث دليلاً على فضل جيل الصَّحابة بأكمله وإثبات الخيرية لهم على كلّ الأجيال والقرون الأخرى، وفي هذا ردٌّ ظاهر على الادِّعاءات التي شنَّها الروافض وغلاتهم بردّ عدالة

الصحابة، كما أنّ فيه تبيين لمسألة العدالة وأنّ المقصود فيها هو الصدق والأمانة، وليس العصمة من الذنوب، قال ابن الأبْياري: "وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنّما المراد قبول رواياتهم من غير تكلّف بحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت، ذلك ولله الحمد"[٢٠]. فما وقع بين بعض الصحابة من اختلاف أو مواقف لا ينفي صفة العدالة عنهم، وفي هذا يقول الزركشي: "الأصل في الصحابة العدالة عندنا لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٠] وفي الصحيح "خير القرون قرني"، فتقبل روايتهم من غير بحث عن أحوالهم. قال القاضي: "هو قول السلف وجمهور السلف[٢١]. وقال إمام الحرمين بالإجماع... وقال إلكيا الطبري وعليه كافة أصحابنا، وأمَّا ما وقع بينهم من الحروب والفتن فتلك أمور مبنية على الاجتهاد وكل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد والمخطئ معذور بل ومأجور. وكما قال عمر بن عبد العزيز تلك دماء طهَّر الله منها سيوفنا فلا نخضب بها ألسنتنا"[٢٢].

ثمَّ خصص البُخاري للمهاجرين باباً خاصاً بوب له بقوله: "باب مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ" وبدأ فيه بالحديث عن أبي بكر الصديق ﷺ ثمّ انتقل للحديث عن الصحابة من المهاجرين تقديماً لفضلهم ومكانتهم، فاستشهد بالآيات الكريمة التي تحدَّثت عن فضل المهاجرين، ثمّ أخرج حديث البراء في قصة هجرة النّبي ﷺ.

وفي عناية البخاري بمناقب المهاجرين ردٌّ على الخوارج[٢٣] وغيرهم من الذين طعنوا في كبار الصحابة من المهاجرين وكفّروهم فأنكروا فضائلهم ومكانتهم عند رسول الله ﷺ وعند المسلمين[٢٤].

المطلب الثاني: وصف لكتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم.

وقد اختلف منهج الإمام مسلم عن منهج الإمام البخاري، في أنّ الإمام البخاري عقد لفضائل الصحابة كتابين: الأول: أسماه كتاب فضائل الصحابة، والثاني: مناقب الأنصار في حين قام الإمام مسلم بتخصيص كتاب واحد جمع فيه فضائل الصحابة من مهاجرين وأنصار، ولكنّ الإمام مسلم قدّم ذكر الصحابة من المهاجرين على الأنصار في الكتاب نفسه، فوافق بذلك الإمام البخاري في ترتيبه لفضائل الصحابة.

وقد قسّم النووي أحاديث الإمام مسلم في كتاب الفضائل إلى ما يقارب ستين باباً أورد فيها الإمام مسلم ما يقارب (١٦٦) مئة وستّةً وستين حديثاً.

وقد افتتح الإمام مسلم كتاب فضائل الصحابة بالحديث عن فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، وتسلسل في عرض فضائل الخلفاء الراشدين، ومن ثمّ ذكر فضائل العشرة المبشرين بالجنَّة، واتبعها بفضائل أبي عبيدة بن الجراح، ومن ثم فضائل الحسن والحسين وفضائل آل بيت النّبي ﷺ، ومن ثمَّ زيد بن حارثة وأسامة بن زيد و عبدالله بن جعفر ﷺ، ومن ثمَّ أخرج في فضائل زوجات النّبي ﷺ، فأخرج في فضل خديجة –رضي الله عنها– ومن ثم فضل عائشة –رضي الله عنها–، واتبعها بفضائل فاطمة بنت النّبي ﷺ، فقدّم فاطمة بنت الرسول ﷺ على سائر أزواج النّبي ﷺ، ثمّ تابع كتاب الفضائل بفضائل بعض أزواج النّبي ﷺ، فأخرج لأم سلمة وزينب بنت جحش، ومن ثمّ أخرج لأم أيمن وأم سليم –رضي الله عنهن–، ومن ثم لأبي طلحة الأنصاري، وبلال بن رباح، وعبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب وجماعة من الأنصار، ومن ثم سعد بن معاذ ﷺ وهكذا.

وقد أورد في هذا الكتاب الفضائل الخاصة بكلّ صحابي، ثمّ الفضائل العامة للصحابة وختمها بباب تحريح سبَّ الصَّحابة ﷺ، فأورد حديث أبي هريرة عن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ".[٢٥] وهذا الحديث تضمن بيان منزلتهم العظيمة عند الله

تعالى، حيث صرّح فيه النّبي ﷺ بأنَّ فضل ما قدموه من أعمال يفوق ما يمكن أن يقدّمه أحد من بعدهم ﷺ وأرضاهم، و الواجب على كل مسلم ناصح لنفسه أن لا يذكرهم إلا بخير، وأن يصون لسانه عن ذكرهم بسوء.

"وجعل الإمام مسلم هذا الحديث خاتمة الأحاديث الدالة على فضلهم ﷺ من حسن ترتيبه وبديع تنظيمه في صحيحه، وهو بهذا يؤكّد على حُكم مهم جداً من أحكام الصحابة وهو تحريم سبّهم، فهم الصفوة المختارة من البشر لصحبة خير البشر ﷺ الذي يفوق قليلهم كثير غيرهم"(٢٦).

في حين أنّ هذا الحديث أورده البخاري في ذكر فضائل أبي بكر الصديق ﷺ.

يقول النووي: "وَاعْلَمْ أَنَّ سَبَّ الصَّحَابَة ﷺ حَرَام مِنْ فَوَاحِش الْمُحَرَّمَات، سَوَاء مَنْ لَابَسَ الْفِتَن مِنْهُمْ وَغَيْره؛ لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي تِلْكَ الْحُرُوب، مُتَأَوِّلُونَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّل فَضَائِل الصَّحَابَة مِنْ هَذَا الشَّرْح. قَالَ الْقَاضِي: وَسَبُّ أَحَدهمْ مِنْ الْمَعَاصِي الْكَبَائِر، وَمَذْهَبنَا وَمَذْهَب الْجُمْهُور أَنَّهُ يُعَزَّر، وَلَا يُقْتَل. وَقَالَ بَعْض الْمَالِكِيَّة: يُقْتَل"(٢٧).

والملاحظ أنّ الإمام مسلم بعد هذا الحديث أورد أحاديث في فضائل بعض الأمصار عامة، حيث أخرج في فضائل أهل مصر ووصية النّبي فيهم، وفضل أهل عُمان، وفضل فارس، ثم ختم كتاب الفضائل بحديث النّبي ﷺ "النَّاس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"(٢٨).

ملاحظات على ما ورد في الصحيحين في فضائل الصحابة:

١) اتَّفق الشيخان على خمسة وأربعين حديثاً من كتاب الفضائل، ولكنّ تبويب النَّووي في بعضها جاء مختلفاً عمّا بوّب البخاري لها، وأمثلة ذلك متعدّدة منها:

حديث المسورَ بن مخرمة في قصةِ خطبةِ عليٍّ بنتَ أبي جهل، فقد أخرجه البخاري وبوّب له في الفضائل بقوله: "باب ذكر أصهار النّبي ﷺ منهم أبو العاص بن الربيع" في حين أخرج مسلم هذا الحديث، ولكن النَّووي بوَّب له بقوله: "باب من فضائل فاطمة بنت النّبي –عليها الصلاة والسلام–".

٢) عند المقارنة بين منهج البخاري ومسلم فيما أخرجا في فضائل الصحابة فإن هناك جملة من الأحاديث في فضائل بعض الصحابة أخرجها البخاري ولم يخرجها مسلم والعكس كذلك، وهذا أمر يعرفه العلماء إذ يعود إلى شرط كل منهما فيمن أخرجا له في الصحيحين، أو بسبب اجتهاد كل منهما في انتقاء المناسب للأبواب، ومن أمثلة ما أخرجه البخاري في صحيحه في الفضائل ولم يخرجه مسلم في صحيحه:

- حديث أنس بن مالك أن النّبي ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ، فَقَالَ« أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ –وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ– حَتَّى أَخَذَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ».(٢٩) وهذا الحديث بوّب له الإمام البخاري بباب: "مناقب خالد بن الوليد ﷺ"، وبالعودة لصحيح مسلم نجد أن مسلماً لم يخرج في مناقب خالد بن الوليد أيّ حديث.
- ومن أمثلة ما أخرجه مسلم في الفضائل ولم يخرجه البخاري في الفضائل وإنّما أخرجه في صحيحه حديث عن نافع عن ابن عمر ﷺ قال: "قال عمر وافقت ربي في ثلاث في مقام إبراهيم وفي الحجاب وفي أسارى بدر"(٣٠).

ومن أمثلة ما أخرجه مسلم ولم يخرجه البخاري حديث أويس القرني(٣١)، وحديث أبي ذر في فضائل أهل مصر(٣٢).

٣) كما أنّ هناك أحاديث أخرجها البخاري في كتابه الفضائل ووافقه مسلم في إخراجها، ولكن في غير كتائب فضائل الصحابة حيث بلغ عددها عشرين حديثاً(٣٣)، كما في حديث ابن عباس في شهادته لمعاوية بن أبي سفيان بفقهه(٣٤).

٤) بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري في كتاب الفضائل ولم يُخرجها مسلم في صحيحه إحدى وستين حديثاً، في حين بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها مسلم في كتاب الفضائل ولم يخرجها البخاري في صحيحه ستة وثلاثين حديثاً.

٥) بلغ عدد الأحاديث التي اتفق مسلم مع البخاري في إخراجها (١٣٠) مئة وثلاثين حديثاً، أخرجها مسلم في كتاب الفضائل وأخرجها البخاري في الصحيح في كتاب الفضائل وفي غير كتاب الفضائل.

٦) وبلغ عدد الأحاديث التي انتقدها الدارقطني من كتاب فضائل الصَّحابة في صحيح البخاري ستة أحاديث[٣٥]، انتقدها لأسباب متعددة تتعلق بطرق الأحاديث والاختلاف على بعض الرواة أجاب عنها الحافظ ابن حجر كلها، مع التنويه إلى أنّ أول ثلاثة من هذه الأحاديث هي أحاديث موقوفة، وهذا يدل بشكل صريح على دقّة الإمام البخاري في انتقائه للأحاديث.

٧) بلغ عدد الأحاديث المُنتقدة على أحاديث الفضائل عند مسلم تسعة أحاديث أجاب عنها العلماء كلها[٣٦].

المبحث الثاني:
تحليل منهج الإمام البخاري في بيان فضائل الصحابة.

إنّ المطالع لكتاب فضائل أصحاب النّبي ﷺ يجد أنَّ البخاري راعى تناسب الأحاديث التي أخرجها في كتاب الفضائل مع الأبواب التي ترجم لها، بحيث قدمت تصوراً فيه وضوح وتأسيس لأبرز ما ينبغي على المسلم اعتقاده حول الصحابة، كما أنّ البخاري راعى التناسب بين الأبواب نفسها، فجاءت متسلسلة بحسب أفضلية الصحابة بعضهم عن بعض، وقد ظهر هذا من خلال دقّة الانتقاء لأحاديث بعينها كما في أول ثلاثة أحاديث في الباب الأول والتي أصّلت لعدالة الصحابة ومكانتهم، وكما سيظهر في الأحاديث التي انتقاها لفضائل أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ﷺ وغيرهم من الصحابة وما تضمنتها من حقائق مهمة، بالإضافة إلى التناسب بين ابتدائه بفضائل أبي بكر ﷺ، وختمه للكتاب بفضائل ابنته عائشة –رضي الله عنها–.

وكما وتظهر الصنعة الحديثية عند الإمام البخاري من خلال إيراده للمتابعات والشواهد التي يأتي بها الإمام البخاري لحل بعض الإشكالات، من مثل إيراده لحديث مروان بن الحكم في قصّة الرعاف الشديد الذي أصاب عثمان بن عفان[٣٧]، حيث أورده من طريقين عن هشام بن عروة وفي ذلك رد على ما أثير حول الحديث من انتقادات بسبب الاختلاف على ألفاظه[٣٨]. وكما سيأتي في إيراده لحديث "لو كنت متخذاً خليلاً".

وفي سبيل عرض منهج البخاري وصنيعه في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه، أعرض فيما يأتي أبرز الأمور التي قام بها البخاري في الأبواب المتعلِّقة بالخلفاء الراشدين.

المطلب الأول: تحليل لما أخرجه الإمام البخاري من أحاديث في فضائل أبي بكر الصديق ﷺ.

١) وجّه البخاري أبوابه الأربعة التالية للباب الأول في كتاب فضائل الصحابة للحديث عن فضائل الصحابي الجليل أبو بكر الصِّديق ﷺ، وقد ظهر من خلال تحليل الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري تأصيله لقواعد مهمة في أصول التعامل مع الصديق ﷺ والصحابة أجمعين، وأبدأ بمسألة تقديم فضل الصحابي أبي بكر الصديق على سائر الصحابة –رضوان الله عليهم–، الذي يعد تأكيداً صريحاً على أفضليته على بقية الصحابة الآخرين؛ إذ إنّ ما أورده من أحاديث تؤكد هذا الأمر، وفي هذا ردّ على الشيعة الإمامية الذين يدَّعون بأنّ أفضل الصحابة على الإطلاق علي بن أبي طالب، ويستدلون على هذا الأمر بأحاديث معظمها ضعيف لا يصح الاحتجاج بها، أو قاموا بتأويلها على غير ما يحتمل[٣٩].

فقد أخرج الإمام البخاري فضائل الخلفاء الراشدين مقدّماً إياها على فضائل غيرهم من الصحابة –رضوان الله عليهم–. وقدَّم الخليفة أبا بكر الصديق ﷺ في الفضل على سائر الصحابة –رضوان الله عليهم–، وهذا ما سار عليه الإمام مسلم في صحيحه أيضاً حيث سار على الترتيب الذي سار عليه الإمام البخاري، وفي هذا دليل واضح على فضل أبي بكر الصديق على بقية الصحابة، وهذا يؤكد ما ذهب إليه أهل السنّة، فقد اختلفت أقوال العلماء في مسألة مراتب الصحابة في الفضل، وما رجّحه أهل السنة أنّهم على مراتب كما ذكر ذلك الإمام النووي، حيث قال: "اتفق أهل السُّنة على أنَّ أفضلهم أبو بكر ثمّ عمر، قال جمهورهم ثم عثمان ثم علي، وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان، والصحيح المشهور تقديم عثمان. قال أبو منصور البغدادي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على الترتيب المذكور، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أحد ثم بيعة الرضوان وممّن له مزية أهل العقبتين من الأنصار، وكذلك السابقون الأوّلون وهم من صلّى إلى القبلتين في قول ابن المسيب وطائفة"[٤٠].

٢) استهل الإمام البخاري حديثه عن فضائل أبي بكر الصديق بإيراد آية التوبة في قصة هجرة النّبي ﷺ مع أبي بكر الصديق ﷺ، التي أشارت إلى فضل الصديق ﷺ وصحبته للنَّبي ﷺ وتضحيته بنفسه وماله ومرافقته عند الهجرة، وفي هذا إشارة واضحة ولفتة مهمة في التأكيد على مكانته ﷺ التي أثبتها القرآن الكريم له قبل السنَّة النَّبوية المطهَّرة، قال تعالى: ﴿**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾[التوبة:٤٠].

٣) انفرد البخاري بتخصيص الصحابي الجليل أبي بكر الصديق بأربع تراجم تناول من خلالها فضائل الصحابي الجليل أبي بكر الصديق، حيث جاءت الأبواب كالآتي:

- باب مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ وَفَضْلِهِمْ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِى قُحَافَةَ التَّيْمِىُّ ﷺ، وأخرج فيه حديثين عن الهجرة.
- باب قَوْلِ النَّبِىِّ ﷺ: «سُدُّوا الأَبْوَابَ إِلاَّ بَابَ أَبِى بَكْرٍ»، أخرج فيه حديثاً واحداً وهو حديث أبي سعيد الخدريّ ﷺ: "إنّ الله خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده ..." الحديث[٤١].

وهذا الحديث له أهمية كبيرة ذكرها العلماء، وهي كما قال الخطابي وابن بطال وغيرهما: "في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قوية إلى استحقاقه للخلافة، ولا سيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النّبي ﷺ، في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمّهم إلا أبو بكر"[٤٢].

- باب فَضْلِ أَبِى بَكْرٍ بَعْدَ النَّبِىِّ ﷺ، وأخرج فيه حديثاً واحداً وهو حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– في التفضيل وفيه: "قَالَ كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النّبي ﷺ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ﷺ"[٤٣].

وفي هذا الحديث فائدة مهمة، فقد عدّ الإمام ابن حجر هذا الحديث وإخراج البخاري له بمثابة حجة للجمهور في تفضيل وتقديم أبي بكر بعد النّبي ﷺ، ثمّ عمر وعثمان ﷺ على غيرهم.[٤٤]

- باب قَوْلِ النَّبِىِّ ﷺ « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً »، وهو أطول الأبواب حيث أخرج فيه البخاري (٢٤) حديثاً.

منها أنّه أخرج حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قال النّبي ﷺ: "لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ"[٤٥]. وإخراج البخاري لهذا الحديث في باب "لو كنت متخذاً خليلاً" على الرغم من أنّ للحديث سبباً وهو ما وقع بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف[٤٦]. إلا أنّ البخاري بإيراده هذا الحديث أراد تأصيل قاعدة مهمة من قواعد التعامل مع الصحابة –رضوان الله عليهم–، تقتضي بتحريم سبّهم والاعتداء عليهم بشتَّى صنوف الاعتداء التي يمكن أن تقع، مذكراً بأفضليتهم من خلال بيان مقايسة بين أفعال الصحابة وأجر أعمالهم، وثواب العمل لأي إنسان آخر،

فأفضلية الصحابة تفوق أفضلية الجميع، ولذا فلا يصح لأحد أن يأتي ويحطّ من قدرهم أو يذمّهم.

وقال القاضي عياض: "ويؤيد هذا ما قدمناه في أول باب فضائل الصحابة عن الجمهور من تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم وسبب تفضيل نفقتهم؛ أنها كانت في وقت الضرورة وضيق الحال بخلاف غيرهم ولأنّ إنفاقهم كان في نصرته ﷺ، وحمايته وذلك معدومٌ بعده وكذا جهادهم وسائر طاعتهم. وقد قال الله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً**﴾[الحديد: ١٠]"[٤٧].

وأمّا ما وقع بين بعض الصَّحابة من مواقف أوردها الشيخان، فإنّ لكل حديث توجيهه الخاص الذي بيّنه العلماء ولا يتنافى مع هذه القاعدة، فعلى سبيل المثال القصّة التي وقعت بين العباس وعلي –رضي الله عنهما– في تولي مال الفيء في عهد عمر بن الخطاب، حيث أورد مسلم في صحيحه بسنده إلى مالك بن أوس بن الحدثان قول العباس لعلي أمام عمر ابن الخطاب ﷺ جميعاً: "اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ[٤٨]" وهذا اللفظ نجد أنّ الإمام البخاري لم يخرجه في صحيحه في جميع المواضع الثمانية التي أورد فيها الحديث، وهذا مؤشر على عدم ثبوتها عنده، حيث أخرج الحديث بلفظ: "فَقَالَ عَبَّاسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا _وَهُمَا يَخْتَصِمَانِ فِيمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ_". بالإضافة إلى أنّ العلماء اجتهدوا في الإجابة عمّا وقع في رواية مسلم، فقد قال ابن حجر: "ولم أر في شيء من الطرق أنَّه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يُفهم قوله في رواية عقيل استبًّا، واستصوب المازري صنيع من حذف هذه الألفاظ من هذا الحديث وقال لعل بعض الرواة وهم فيها وإن كانت محفوظة، فأجود ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالا على علي؛ لأنه كان عنده بمنزلة الولد فأراد ردعه عما يعتقد أنه مخطئ فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن عمد، قال ولا بد من هذا التأويل لوقوع ذلك بمحضر الخليفة ومن ذكر معه ولم يصدر منهم إنكار لذلك مع ما علم من تشددهم في إنكار المنكر"[٤٩].

٤) ختم البخاري حديثه عن فضائل الصديق ﷺ بحديث عُروة بن الزبير الذي سأل فيه عبدالله بن عمرو عن أشدِّ ما صنع المشركون برسول الله ﷺ، فقَالَ: "رَأَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ بِهِ خَنْقًا شَدِيدًا، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَفَعَهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ؟!". والحديث كرره البخاري في موضعين آخرين من كتاب المناقب وكتاب التفسير عن عبدالله بن عمرو العاص[٥٠].

وهذا الحديث الذي اختاره البخاريّ في نهاية فضائل الصديق ﷺ قدّم به مزيدَ أدلةٍ وتأكيد تعلل سبب أفضلية الصديق على سائر الصحابة –رضوان الله عليهم–. فقد كان له فضل الدِّفاع والمنافحة عن النّبي ﷺ.

والمتأمّل في منهج البخاري فيما أخرج من أحاديث وترجم لها من أبواب يستقرىء من خلالها مسائل مهمة في فضل الصديق ﷺ ومكانته، وفي أصول التعامل معه ﷺ وأرضاه، ترد على كل من يحاول أن ينقص من شأنه، فالأحاديث التي أخرجها البخاري في فضله أثبتت العديد من الأمور المهمة المتعلقة بالصديق والتي تُغلق الباب أمام أي إنسان يحاول الانتقاص من قدر أول الخلفاء الراشدين، وأفضلهم مكانة وفضلاً وجهاداً وتضحية وعملاً، ومن ذلك:

- اتخاذ النّبي ﷺ لأبي بكر أخاً له في الإسلام، في قوله: "لو كنت متخذاً من أمَّتي خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي"[٥١] وإثبات محبة النّبي ﷺ لأبي بكر الصديق توجيه للمسلمين بمحبة من أحبّ النّبي ﷺ وعدم الاعتداء عليه أو التقليل من مكانته، وقد اتفق الشيخان في إخراج هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري، وانفرد البخاري عن مُسلم بإخراجه عن ابن عبّاس، وعن عبدالله بن الزبير، في حين انفرد مُسلم عن البخاري في إخراجه أيضاً عن ابن مسعود،

وإيراد الشيخان للحديث بشواهده المُتعددة يراد منه تأكيد نفي الخلة والرد عمّا ورد من أحاديث ضعيفة عن أبي بن كعب[٥٢] تُخالف هذا الحديث بطرقه وشواهده.

- إسناد الأمر إلى أبي بكر ﷺ من بعد النّبي ﷺ، من خلال حديث جبير بن مطعم عن المرأة التي أتت النّبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن لم أجدك؟ قال: "قال إن لم تجديني فأتي أبا بكر"[٥٣]، وقد علّق الحافظ ابن حجر على هذا الحديث بقوله: " وفيه ردٌّ على الشيعة في زعمهم أنّه نص على استخلاف علي والعباس"[٥٤].

وقد أورد مسلم حديث عائشة في مرض موته قالت: "قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَى وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ"[٥٥].

وعلّق النووي على هذا الحديث بقوله: "هذا الحديث دلالة ظاهرة لفضل أبي بكر الصديق ﷺ وإخبار منه ﷺ بما سيقع في المستقبل بعد وفاته، وأن المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره، وفيه إشارة إلى أنّه سيقع نزاع، ووقع كلّ ذلك، وأما طلبه لأخيها مع أبي بكر، فالمراد أنه يكتب الكتاب ووقع في رواية البخاري لقد هممت أن أوجه إلى أبي بكر وابنه وأعهد"[٥٦].

- إثبات فضائل أبي بكر في تصديق النّبي ﷺ، ومواساته للنبي بنفسه وماله، وأمره بألا يتعرض أحد له، والخطاب كان موجّهاً لعمر بن الخطاب ﷺ وللصحابة، فإنْ وجهه النّبي ﷺ للصحابة فهو لمن هم دون الصحابة أولى بألا يتعرضوا بالإساءة إلى أبي بكر الصديق ﷺ وأرضاه[٥٧].
- إثبات محبَّة النّبي ﷺ لبيت الصديق ﷺ جميعا[٥٨].
- بشارة النّبي ﷺ لأبي بكر الصديق بالجنة لمّا كان قد دوام عليه من أعمال صالحة من صوم واتّباع للجنائز، وإطعام المساكين، وعيادة المريض[٥٩]. وقد بشّر النّبي ﷺ أبا بكر الصديق في عدد من الأحاديث أثبتها البخاري في كتاب الفضائل أشرت لها سابقاً؛ ومنها بشارة النّبي ﷺ له ولعمر وعثمان بالجنة، في حديث أبي موسى الأشعري: " فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَدَفَعَ الْبَابَ فَقُلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ فَقُلْتُ عَلَى رِسْلِكَ ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ فَقَالَ: "ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ"[٦٠]، وأنس بن مالك ﷺ حدثهم أن النّبي ﷺ صعد أُحداً وأبا بكر وعمر وعثمان فرجف بهم، فقال: ((اثبت أحد فإنّما عليك نبيّ وصديق وشهيدان))[٦١]. وفي إثبات الشهادة لعمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان –رضي الله عنهما– إثبات لصلاحهما ومكانتهما عند الله تعالى.

المطلب الثاني: أحاديث الخلفاء الراشدين الثلاثة.

أولاً: مناقب عمر بن الخطاب ﷺ.

ثمّ انتقل البخاري –رحمه الله– للحديث عن مناقب عمر بن الخطاب ﷺ في ستة عشر حديثاً، وأول ما بدأ به ذكره لمكانة عمر بن الخطاب ﷺ في الجنّة وما أعد الله له من النَّعيم العظيم، فأخرج حديث عبدالله بن عمر وأبي هريرة ﷺ في ذكر قصر عمر والجارية[٦٢]، ثمّ أخرج حديث فضل ما أوتيه عمر بن الخطاب من العلم وفيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ شَرِبْتُ –يَعْنِى اللَّبَنَ– حَتَّى أَنْظُرُ إِلَى الرِّىِّ يَجْرِي فِي ظُفُرِي أَوْ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ نَاوَلْتُ عُمَرَ». فَقَالُوا فَمَا أَوَّلْتَهُ قَالَ: «الْعِلْمَ»[٦٣]، ثمّ أخرج حديث عبدالله بن عمر في ذكر عبقرية عمر بن الخطاب وما أوتي من حكمة ونصّ الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّى أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ عَلَى قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ نَزْعًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ

يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِى فَرِيَّهُ حَتَّى رَوِىَ النَّاسُ وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ»[٦٤].

وإذا حاولت أن أجمل أهم القضايا التي تعرّض لها الإمام البخاري حول عمر بن الخطاب ﷺ من خلال الأحاديث، فهي كالآتي:

١- إثبات الجنّة للفاروق ﷺ وفي هذا ردّ على من كفّره وقالوا بدخول الصحابة في النار وردّتهم والعياذ بالله، وقد ثبت هذا في الصحيحين. من حديث جابر بن عبدالله –رضى الله عنهما– قَالَ قَالَ النَّبِىُّ ﷺ: «رَأَيْتُنِى دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ، فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ فَقَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا». فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ"[٦٥].

٢- بيان فضل ما أوتيه عمر بن الخطاب من العلم بسياسة النّاس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وهذا ثبت أيضاً في الصحيحين.

٣- صحّة خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وفيه ردّ على من قال بأحقيّة علي بن أبي طالب[٦٦].

٤- لزوم ابن الخطاب ﷺ الحقّ واجتناب الشيطان له، في قوله ﷺ: "إِيهًا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا قَطُّ إِلاَّ سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ"[٦٧] وشهادته بلزوم الصواب كما في قوله ﷺ: "أَنَّهُ كَانَ يَقُول: قَدْ كَانَ يَكُون فِي الْأُمَم مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَد فَإِنَّ عُمَر بْن الْخَطَّاب مِنْهُمْ"[٦٨].

٥- شهادة علي بن أبي طالب ﷺ لعمر بن الخطاب بالخيريّة والفضل ومكانته عند النّبي ﷺ، وهذا ردّ على كلّ الطاعنين والوضّاعين ممن طعنوا في علاقة علي بن أبي طالب بالخطاب ﷺ، وفيه تكذيب لادعاءات الشيعة وكراهيتهم لعمر ابن الخطاب، والحديث اتفق الإمامان على إخراجه[٦٩].

ثانياً: فضائل عثمان بن عفان ﷺ.

وانتقل بعدها الإمام البخاري ليخرج أحاديث فضائل عثمان بن عفان فترجم للباب بقوله: "بَاب مَنَاقِبُ عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ أَبِى عَمْرٍو الْقُرَشِىِّ ﷺ. وَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ: «مَنْ يَحْفِرْ بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ»، فَحَفَرَهَا عُثْمَانُ، وَقَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ»[٧٠] فكان افتتاح البخاري للباب بإثبات مكانة عثمان بن عفان ﷺ وبشارة النّبي ﷺ له بالجنّة. فأخرج في الباب خمسة أحاديث أعقبها بباب أفرده لحديث عمر بن ميمون في قصّة البيعة والاتفاق على خلافة عثمان ومقتل عمر ابن الخطاب وهو حديث طويل. فبدأ بحديث أبي موسى الأشعري الذي بشَّر فيه أبا بكر وعمر وعثمان بن عفان ﷺ بالجنّة، وأخبر فيه أن عمر شهيد وعثمان شهيد وله الجنة على بلوى تصيبه[٧١]، ليؤكد البخاري بهذا الحديث أنّ ما تعرّض له عثمان ابن عفان كان ابتلاءً شديداً أُخبر عنه، و ما كان ليقلل من مكانته أو فضله عند الله تعالى بدليل أنّ النّبي ﷺ هو من أخبره بها قبل وقوعها، وقد ظهر الانتقاء الدقيق للبخاري فيما اختاره وأخرجه لفضائل عثمان بن عفان حيث أخرج له أحاديث فيها ردٌّ صريح على ما أثير حول عثمان بن عفان من شبهات وأقاويل وادعاءات دحضها عثمان بن عفان بنفسه وردّها عنه[٧٢]، ودحضها الصحابة ﷺ ممَّن شهدوا لعثمان وعرفوا أحواله، ومن ذلك قصة مراجعة رجل من أهل مصر عبدالله بن عمر وسؤاله عن فرار عثمان بن عفان يوم أحد، وتغيبه عن بدر، وعن بيعة الرضوان.[٧٣] وسيأتي الحديث عن عثمان ابن عفان في المبحث التالي.

ثالثاً: فضائل علي بن أبي طالب ﷺ.

أخرج البخاري للإمام علي بن أبي طالب سبعة أحاديث في فضائله، افتتحها بحديث سهل بن سعد: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قال: "لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ ..."[٧٤]. ثمّ أعقبه بحديث سلمة بن الأكوع بلفظ: "لأعْطِيَنَّ الرَّايَةَ -أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ- غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ"[٧٥].

ثمّ أخرج حديث سهل بن سعد في قصّة تسمية علي بن أبي طالب "أبو تراب"[٧٦]، وعرض لقصة فاطمة في طلب الخادم وتعليم النّبي ﷺ لها ولعلي بن أبي طالب التكبير والتسبيح والحمد[٧٧]، ثمّ أورد البخاري حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ أنَّ النّبي ﷺ قال "لِعَلِيٍّ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى"[٧٨].

وفيما يأتي أهم القضايا التي تعرّض لها الإمام البخاري حول علي بن أبي طالب ﷺ:

١- إثبات نسب علي ﷺ ومكانته، وصلته بالنّبي ﷺ، فقد أورد البخاري في ترجمة الباب طرفاً من حديث البراء بن عازب في قصّة بنت حمزة وهو قوله ﷺ: "أنت منّي وأنا منك ...". لعليٍّ ويقصد بها: "في النسب والصهر والمسابقة والمحبة"[٧٩].

٢- تأكيد رضى النّبي ﷺ على علي ﷺ، من خلال إيراد قول عمر ﷺ الموقوف: "تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ" وفي هذا ردٌّ صريح من البخاري على المبتدعة وطائفة أخرى حاربوه، ثم اشتد الخطب فتقصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنَّة ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه كما فعلوا مع عثمان بن عفان[٨٠].

٣- إثبات مكانة علي ﷺ؛ من خلال إثبات كمال اتباعه للنّبي ﷺ حتى اتصف بصفة محبة الله له، وهذا من خلال أول حديثين افتتح بهما البخاري باب مناقب علي بن أبي طالب ﷺ؛ وهما حديث سهل بن سعد وفيه قول النّبي ﷺ: "لأعطين الراية غدا رجلاً يفتح الله على يديه" والثاني حديث سلمة بن الأكوع الذي فيه: "لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ -غَدًا رَجُلاً يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ"، في قصّة إعطاء الراية في خيبر. وقد علّق ابن حجر على الحديث قائلاً: "ولذا كانت محبة علي ﷺ علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما في الحديث الذي أخرجه مسلم من حديث علي نفسه"[٨١].

٤- إثبات شهادة الصحابة لعليٍّ بن أبي طالب رضي الله بالمحاسن وبالخير والتَّصدي لمن يدّعي غير هذا أو يسخر به؛ وهذه قضية اشترك فيها الشيخان، حيث أخرجا حديث سهل بن سعد الذي يدافع فيه عن تسمية عليٍّ ﷺ بأبي تراب، ويتصدى لمن يدعو عليه أو يريد شتمه[٨٢].فقد أخرج البخاري بسنده إلى سعد بن عبيدة قال: "جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن عثمان، فذكر عن محاسن عمله، قال: لعلَّ ذاك يسوؤك؟ قال: نعم. قال فأرغم الله بأنفك. ثمَّ سأله عن علي فذكر محاسن عمله، قال: هو ذاك، بيته أوسط بيوت النّبي ﷺ. ثم قال: لعل ذاك يسوؤك؟ قال: أجل. قال: فأرغم الله بأنفك، انطلق فاجهد علي جهدك"[٨٣].

٥- التأكيد على كراهية علي ﷺ مخالفةَ أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وسيره على نهجهما. وبيان كثرة ما لُفِق عليه من الكذب وأنَّ من إمارة ذلك مخالفة أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، فقد ختم البخاري باب فضائل علي ﷺ بحديث علي الموقوف: "اقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ فَإِنِّي أَكْرَهُ الِاخْتِلَافَ، حَتَّى يَكُونَ لِلنَّاسِ جَمَاعَةٌ أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي. فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ عَامَّةَ مَا يُرْوَى عَلَى عَلِيٍّ الْكَذِبُ"[٨٤].

٦- بمقارنة ما أخرجه البخاري في فضائل الصحابة وما أخرجه مسلم في صحيحه في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ نجد أنّهما اتفقا فيما أخرجاه من أحاديث مرفوعة، زاد عليها مسلم حديث زيد بن أرقم في ماء خم، ووصيّته بأهل بيته ﷺ، وهذا الحديث لم يخرجه البخاري في صحيحه في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، وبالمقابل لم يُخرج الإمام مسلم في صحيحه حديثي ابن عمر وعلي بن أبي طالب الموقوفة[٨٥].

المبحث الثالث:
أهميّة أحاديث فضائل الصحابة في الصحيحين.

من خلال قراءة ما أورده الشيخان في فضائل الصحابة من أحاديث نبوية، وجدت أنّهما استطاعا أن يؤصلا قواعد وأصول وضوابط في التعامل مع الصَّحابة، تحفظ لهم مكانتهم وترد عنهم الادعاءات وتقف أمام الكثير من الشبه التي أثيرت حولهم، وفيما يأتي توضيح لأهمية هذه الفضائل من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تأصيل قواعد في فضائل الصحابة من خلال الصحيحين.

إنّ المتتبع للأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري والإمام مسلم يجد فيها تأصيلاً لقواعد في التَّعامل مع الصَّحابة، وكأني بالشيخين يستبقان أحداث الزمان ويؤكدان من خلال ما أخرجا من أحاديث في الصحيحين أصولاً وقواعد حول الصحابة لتسير عليها الأمّة ولا تحيد عنها. وفيما يأتي أعرض نماذج مستنبطة من واقع ما أخرج الشيخان في صحيحهما من أحاديث صحّت في فضائل الصحابة:

- عدالة الصَّحابة وإثبات أفضليتهم بشهادة النّبي ﷺ ومن عاصرهم.
- تقديم الخلفاء الراشدين الأربعة على غيرهم من الصحابة وإثبات فضلهم و عدالتهم.
- تقديم الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ بالترتيب في التفضيل على علي بن أبي طالب ﷺ؛[٨٦] وهي مسألة فيها خلاف قديم؛ وقد ذكر الخطَّابي[٨٧] والدارقطني[٨٨] بأنّ جمهور السلف على تقديم عثمان على علي، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: "وَفِي الْحَدِيثِ: تَقْدِيمُ عُثْمَانَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى تَقْدِيمِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيُقَالُ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ، وَقَالَ بِهِ ابن خُزَيْمَةَ وَطَائِفَةٌ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَقِيلَ لَا يُفَضَّلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، قَالَهُ مَالِكٌ فِي الْمُدَوَّنَةِ، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابن حَزْمٍ، وَحَدِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ"[٨٩]

  وقال في موضع آخر: "وقد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلين أفضل بعد أبي بكر وعمر عثمان أو علي وأن الإجماع انعقد بآخرة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ﷺ"[٩٠].
- تقديم آل بيت الرسول ﷺ على بقيّة العشرة المبشرين بالجنة، حيث قدّم الحديث عن مناقب جعفر بن أبي طالب والعباس بن عبدالمطلب. ثمّ أعقبهم بإيراد مناقب الزبير بن العوام.
- إنصاف البخاري في تخصيص الباب الثامن والعشرين لمعاوية بن أبي سفيان ﷺ، حيث ترجم للباب بقوله: "باب ذكرُ معاوية ﷺ" دون إيراد أيّ مناقب له، وأخرج فيه ثلاثة أحاديث، وفي هذا علّق ابن حجر بقوله: "عبّر البخاري في هذه الترجمة بقوله ذكر، ولم يقل فضيلة ولا منقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب؛ لأنّ ظاهر شهادة بن عباس له بالفقه والصحبة دالة على الفضل الكثير، وقد صنف بن أبي عاصم جزءا في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقّاش، وأورد بن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكروها ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء، فهذه النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة اعتماداً على قول شيخه لكن بدقيق نظره استنبط ما يدفع به رؤوس الروافض"[٩١]. وأضيف على ما ذكره الحافظ بأنّ هذا لم يكن تصرفاً اختصّ فقط بمعاوية ﷺ وإنّما سبقه تبويبه في كتاب فضائل الصَّحابة (ذكر العبّاس بن عبد المطلب ﷺ)[٩٢]، وكذلك

في الباب الرابع عشر، إذ بوّب له بقوله: (باب ذكر طلحة بن عبيدالله)[٩٣] وفي الباب الثامن عشر حيث بوب له بقوله: (باب ذكر أُسامة بن زيد) وهذه الأبواب لم يورد فيها البخاري أحاديث في فضل أي من هؤلاء الصحابة، وإنما أورد أحاديث ذكروا فيها[٩٤].

وبالنّسبة للإمام مسلم فلم يخرّج لمعاوية أيّ حديث في فضائل الصحابة في صحيحه، والحديث الذي أخرجه البخاري له في قصّة ابن عباس أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب[٩٥].

- إثبات فضل السيدة عائشة والردّ على كلّ من يتعرض لها من خلال إثبات مكانتها وفضلها وشهادة مخالفيها لها بهذه المكانة والفضل.

وقد ظهر هذا من خلال الأحاديث الثمانية التي أخرجها البخاري لها في الصحيح، ومنها حديث عمار بن ياسر الذي قال فيه: "لَمَّا بَعَثَ عَلِيٌّ عَمَّارًا وَالْحَسَنَ إِلَى الْكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ خَطَبَ عَمَّارٌ فَقَالَ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَكِنَّ اللَّهَ ابْتَلَاكُمْ لِتَتَّبِعُوهُ أَوْ إِيَّاهَا"[٩٦].

وفي إيراد هذا الحديث نقاط مهمة؛ إذ إنّ فيه صورة واضحة لما كان عليه الصحابة من أدب الخلاف والاختلاف بينهم، كيف وعمار بن ياسر ﷺ خالف السيدة عائشة في اجتهادها[٩٧]، ولكنَّ هذا لم يجعله يشتمها أو يسيء إليها أو يتحدث عنها بسوء، وإنما كانت هذه شهادة حق منه على مكانتها في الدنيا والآخرة حتى لو أخطأت أو أصابت فيما اجتهدت فيه من موقفها من علي بن أبي طالب ﷺ، وفي هذا إقامة للحجة على كل من تشيّع لعلي بن أبي طالب ﷺ، ووقف في صفّه بألا يتعرض للسيدة عائشة –رضي الله عنها– بأيّ سوء أو أذى.

وفي مقولة عمار بن ياسر ﷺ وأرضاه ردٌّ على أكاذيب الشيعة وادعاءاتهم بردّة السيدة عائشة وتكفيرها، فعمار بن ياسر هو من الصحابة القلّة الذين تعتد الشيعة بصحبتهم، وعليه فإن شهادة عمار بن ياسر لها بأنّها زوجة النّبي ﷺ في الدنيا والآخرة إثبات لعدالتها، وفضلها ومكانتها ودخولها الجنة؛ لأنَّها لن تكون زوجه إلا إذا كانت معه في الجنة[٩٨].

المطلب الثاني: الرد على بعض الادّعاءات التي ظهرت ضد الصّحابة ﷺ.

يقول الدكتور أبو بكر كافي في معرض حديثه عن دوافع تصنيف الإمام البخاري لجامعه الصحيح: " وأمَّا كتاب "فضائل الصحابة" وكتاب "مناقب الأنصار" فقد ضمَّنها الرد على الشيعة الروافض والناصبة، والخوارج وغيرهم من المنحرفين عن أصحاب رسول الله كلهم أو بعضهم، فقد أورد مناقب أبي بكر وعمر وعثمان، وفضل عائشة، ومعاوية وهذا رد على الشيعة. وأورد فيه ما يدل على فضل علي والحسن والحسين[٩٩]، ومناقب فاطمة وهذا رد على الخوارج والنواصب"[١٠٠].

إنّ المتتبع للشبهات التي أثارها أعداء الإسلام من خوارج وشيعة يجد أنّ المطاعن التي أثيرت حول الصحابة متعددة وكثيرة؛ و قد اتخذت مسارين كالآتي:

الأول: توجيه مطاعن عامة إلى جملة الصحابة.

الثاني: توجيه مطاعن مخصوصة لبعض الصحابة كل على حدة، كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ﷺ، وعائشة –رضي الله عنها–.

وفيما يأتي نعرض بعضاً من هذه المطاعن والادّعاءات التي صرّحت بها العديد من الفرق الضالَّة من مثل الخوارج والشيعة.

فأمّا الخوارج فقد امتازوا عن الشيعة الرافضة بإثبات إمامة الصديق والفاروق –رضي الله عنهما–، فهم يعتقدون أن إمامة أبي بكر وعمر شرعية، وأنَّها كانت برضا المؤمنين ورغبتهم، ولكنهم ينكرون إمامة عثمان ﷺ، في المدة التي تقدَّم عليه أعداؤه فيها، كما أنكروا إمامة علي أيضاً بعد التحكيم، بل أدّى بهم سوء المعتقد إلى تكفيرهم وتكفير طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن عباس ﷺ وأصحاب الجمل وصفين(١٠١).

وقال الشهرستاني: "وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة(١٠٢) وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس ﷺ وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار جميعا"(١٠٣).

وأمّا الشيعة: فمواقفهم أسوأ بكثير حيث تجاوزوا كل الحدود تجاه الصحابة ﷺ فكفَّروا الصحابة وسبّوهم وعدّوا لعنهم قربة يتقربون بها إلى الله تعالى.

يقول الصلابي: "يقف الشيعة الرافضة(١٠٤) من أصحاب النّبي ﷺ موقف العداوة والبغضاء، والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة التي تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة، فمن ذلك اعتقادهم كفرهم وردتهم إلا نفراً يسيراً منهم، وعلى ما جاء مصرحاً بذلك في بعض الروايات الواردة في أصحِّ كتبهم وأوثقها عندهم"(١٠٥).

"وقدح الشيعة الرافضة في الصحابة يمتد لقولهم بأنهم شر خلق الله، وأن الإيمان بالله ورسوله لا يكون إلا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة: أبا بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين"(١٠٦).

ودليل ذلك ما ذكره محمد باقر المجلسي: وعقيدتنا في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية و النساء الأربع: عائشة، وحفصة، وهند، وأم الحكيم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنّهم شرّ خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتمّ الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم"(١٠٧).

قلت: وهذه الطعون التي يدّعيها الشيعة الرافضة وغيرهم ما هي إلا ادّعاءات باطلة لا تصح بحال، ولا نسلّم لهم بأي شيء منها وبمتعلقاتها؛ لأنها ادِّعاءات خالفوا بها صريح القرآن الكريم وما ثبت في الصحيحين وكتب السنَّة من إثبات خيريّة الصحابة وأهليتهم ومكانتهم وموتهم على ذلك، وبخاصة من بُشر منهم بالجنة كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأمهات المؤمنين، ولهذا نجد أنّ الشيخين أخرجا في فضائل الخلفاء الأربعة والعشرة المبشرين بالجنة وفضائل أمهات المؤمنين، وفضائل المهاجرين الأولين.

ومن الأمثلة على ما وجّه من طعون لصحابي بعينه ما وجّه لعثمان بن عفان من أمور ذكرها صاحب العواصم من القواصم، حيث ذكر عدداً من المظالم والمناكير التي ادّعوها على عثمان ﷺ منها: "ادعائهم بأنّ عثمان ﷺ جاء في ولايته بمظالم ومناكير، منها: "ضربه لعمّار حتى فتق أمعاءه، ولابن مسعود حتى كسر أضلاعه، ومنعه عطاءه، وأنه ابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف، وحمى الحمى، وأجلى أبا ذر إلى الربذة، وأخرج من الشام أبا الدرداء، ورَدَّ الحَكَم بعد أن نفاه رسول الله ﷺ، وولَّى معاوية، وعبد الله بن عامر بن كريز، ومروان، وولَّى الوليد بن عقبة، وهو فاسق ليس من أهل الولاية"(١٠٨).

هذه جملة من الاتهامات والادّعاءات التي رُمي بها عثمان ﷺ، وبالعودة لما أورده الإمامان في الصحيحين نجد أن جُلّ هذه الاتهامات تبطل ويتبين زيفها وكذب ادعائها من خلال الوقوف على الروايات الصحيحة التي أخرجها الإمام البخاري والإمام مسلم في فضائل عثمان ﷺ، ومن هذه الأحاديث:

١- أثبت البخاري في بداية ذكره لفضائل عثمان بن عفان ما ثبت عنه من أفعال ومناقب تشهد له بشهادة النّبي ﷺ، وتقيم الحجة على من أساء إليه وتعرّض له بالاتهام، وهذه المناقب ذكرها البخاري في ترجمة الباب، حيث قال:

"وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَحْفِرْ بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ»، فَحَفَرَهَا عُثْمَانُ، وَقَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ» فَجَهَّزَهُ عُثْمَانُ.

٢- أثبت البخاري حديث أبي موسى الأشعري وفيه بشارة النّبي ﷺ لعثمان بن عفان بالجنَّة وإخباره له ببلوى ستصيبه، وهذا إشعار واضح بأنّ عثمان بن عفان سيتعرض لجملة ابتلاءات تصيبه، فتكون كلّ هذه التهم التي أشيعت عنه وما تعرّض له من فتنة عظيمة وتحامل جزءاً من هذه البلوى(١٠٩).

٣- ردّ البخاري على من اتهم عثمان ﷺ بولايته الوليد بن عقبة وكونه فاسقاً ليس له ولاية، وما حدث هو أنّ الوليد بن عقبة ابن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس، وكان أخا عثمان لأمه وكان عثمان ولّاه الكوفة بعد عزل سعد ابن أبي وقاص، فإنّ عثمان كان ولاّه الكوفة لمّا ولي الخلافة بوصية من عمر ثم عزله بالوليد، وذلك سنة خمس وعشرين؛ وكان سبب ذلك أن سعدا كان أميرها، وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال فاقترض سعد منه مالا فجاءه يتقاضاه فاختصما، فبلغ عثمان فغضب عليهما وعزل سعدا واستحضر الوليد وكان عاملا بالجزيرة على عسر بها، فولاه الكوفة، فلما ظهر له سوء سيرته عزله، وإنّما أخّر إقامة الحدّ عليه ليكشف عن حال من شهد عليه بذلك، فلمّا وضح له الأمر أمر بإقامة الحدّ عليه(١١٠).

وهذا ما أثبته البخاري في الحديث الثالث الذي أخرجه عن عثمان بن عفان ﷺ من طريق المسور بن مخرمة، وفيه ما قاله عثمان: "فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، فَكُنْتُ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَآمَنْتُ بِمَا بُعِثَ بِهِ، وَهَاجَرْتُ الْهِجْرَتَيْنِ كَمَا قُلْتَ، وَصَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَايَعْتُهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلاَ غَشَشْتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ مِثْلُهُ، ثُمَّ عُمَرُ مِثْلُهُ، ثُمَّ اسْتُخْلِفْتُ، أَفَلَيْسَ لِي مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لَهُمْ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ فَمَا هَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلُغُنِي عَنْكُمْ، أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الْوَلِيدِ، فَسَنَأْخُذُ فِيهِ بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ دَعَا عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ"(١١١).

٤- أفرد البخاري باباً مستقلاً بعد مناقب عثمان بن عفان بوّب له بقوله: "قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان ﷺ"، وأورد فيه حديث عمرو بن ميمون في قصة تولية عثمان بن عفان ﷺ ومبايعته للخلافة، وفيه أنّ علي ﷺ بايع عثمان ﷺ أول ما بايعه من المسلمين، في هذا ردّ على كل مدّعٍ بانتزاع عثمان للخلافة من علي ﷺ وعدم أحقيّته.

المطلب الثالث: أهميّة العناية بأحاديث الفضائل في الصحيحين.

إنّ العناية بأنباء الصحابة وأخبارهم وفضائلهم من الأمور التي اهتم بها العلماء اهتماما كبيراً؛ لما للصحابة من المكانة العظيمة، فهم حملة الرسالة الذين صحبوا النّبي ﷺ ونقلوا عنه كلّ أقواله وأفعاله وصفاته، وهم الصفوة المختارة، وخير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ وأعلمهم به وبدينه، اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ فاقتدوا به، واهتدوا بهديه، واستنوا بسنته، وكان لهم من الإيمان واليقين ما لا يشركهم فيه أحد عقبهم، ومن الفضل والشرف ما لا يعدله شيء، ولا مطمع فيه لمن جاء بعدهم.

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي: "إنَّ الله تعالى اختار لنبيه أعوانا جعلهم أفضل الخلق وأقواهم إيمانا وشد بهم أزر الدين وأظهر بهم كلمة المؤمنين وأوجب لهم الثواب الجزيل وألزم أهل الملة ذكرهم بالجميل. فخالفت الرافضة أمر الله فيهم وعمدت لمحو مآثرهم ومساعيهم، وأظهرت البراءة منهم وتدينت بالسبِّ لهم، قال تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾[الصف: ٨]، كما رام ذلك المتقدمون من أشباههم. ﴿**وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾[الصف: ٨]، ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ**﴾[الشعراء: ٢٢٧]. فلزم الناقلين للأخبار والمشخصين بحمل الآثار نشر مناقب

الصحابة الكرام وإظهار منزلتهم ومحلهم من الإسلام عند ظهور هذا الأمر العظيم والخطب الجسيم واستعلاء الحائدين عن سلوك الطريق المستقيم، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[الأنفال: ٤٢][١١٢].

ويقول وصي الله عباس: "ولذا فإنّ المحافظة على الإسلام يستوجب العناية بتاريخهم لئلا يجد أعداء الإسلام سبيلا إلى الطعن فيه بوساطة الطعن في نقلته...ولهذا دعت الحاجة إلى تبيين فضائلهم ليكون ردعاً لأولئك الموتورين الذين كفَّروا الصحابة وضللوهم وأسقطوا عدالتهم كي يهدموا الإسلام من قواعده"[١١٣].

ولذا فإنّ هناك جملة نقاط توضح أهمية جهود الشيخين في كتاب فضائل الصحابة في الصحيحين، أذكرها كالآتي:

١- تعدّ الأحاديث التي أخرجها الشيخان في صحيحيهما مصدرا من المصادر الشرعية الموثوقة التي تمدّ المسلمين بوقائع صحيحة وتظهر مكانة الصحابة عند النّبي ﷺ، وفضائلهم.

يقول الأستاذ محب الدِّين الخطيب –رحمه الله–: " ومعيار الأخبار في تاريخ كل أمة الوثوق من مصادرها"[١١٤].

٢- تقديم الأحاديث التي أوردها الشيخان في فضائل الصحابة على غيرها من المصادر التاريخية بسبب التزام الشيخين بالمنهجية العلمية الدقيقة في قبول هذه الأحاديث. وهذا يُسهم في توفير مصادر موثوقة يعتمد عليها المسلم بدلاً من الرجوع إلى المصادر التي لم تُعتمد المنهج العلمي في قبول الروايات، وأصبحت معتمدا للكثير من المستشرقين والشيعة ومن سار على نهجهم، ومن أمثلة هذه الكتب والمؤلفات كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ونهج البلاغة للشريف الرضي، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، وتاريخ اليعقوبي، ومروج الذهب للمسعودي، وغيرها[١١٥].

وفي هذا يقول عصر النصر في كتابه (قواعد في التعامل مع الصحابة): "إنّ اعتماد القواعد الشرعية في التعامل مع المصادر التاريخية يوجب على الباحث المسلم أن يعتمد ابتداءً على المصادر الشرعية وتقديمها على كلّ مصدر، فهي إلى جانب ذكرها للأخبار تحوي الضوابط الشرعية العادلة على حقب التاريخ ومراحله المتعاقبة"[١١٦].

وهذا ينطبق على ما أورده الشيخان في الصحيحين، حيث تُعَدّ الأحاديث المخرّجة في الصحيحين مقدمةً على كلّ مصدر من المصادر التاريخية ويعتمد عليها قبل المصادر التاريخية الأخرى؛ بسبب المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه الشيخان.

٣- ومن جوانب الأهميّة التي تظهر لأحاديث الفضائل ومناقب الصحابة التي أخرجها الشيخان، الكشف عن زيف وبطلان العديد من الروايات الموضوعة والمكذوبة على الصحابة ﷺ بمجرد مخالفتها ومعارضتها لما أخرجه الشيخان في الصحيحين، وهذه الروايات المكذوبة هي جزء مما ابتليت به الأمة ودخل عليها بسبب الفرق الضالة التي حادت عن منهج السلف الصالح كالشيعة وأهل البدع.

يقول عصر النصر: "كما تظهر أهمية الرجوع إلى المصادر الشرعيّة من خلال الحكم على الروايات الموضوعة أو الضعيفة التي يرويها من لا يوثق به من المؤرخين، ومن أهل البدع كالشيعة وأمثالهم ممن امتلأت كتب التاريخ من رواياتهم وأخبارهم"[١١٧].

خاتمة.

وختاماً، فإنّ هذا البحث هدف إلى الكشف عن أهمية جهود الإمامين البخاري ومسلم في تناولهما لفضائل الصحابة ومنهجيتهما في العرض، حيث أفرد كلّ منهما كتاباً خاصاً أخرجا فيه ما صحّ عندهما من أحاديث حول فضائل الصحابة

-رضوان الله عليهم جميعاً- ظهر فيها دقة الانتقاء والتناسب بين أحاديث كل باب منها، وتعلق العديد من الأحاديث المخرّجة فيها بمسائل أثيرت حول الصحابة.

وقد خلصت بعد التتبع والتحليل إلى النتائج الآتية:

١- حرص البخاري في انتقائه للأحاديث على إيراد شواهد وحقائق يرد من خلالها على العديد من الشبهات الزائفة التي أثارها أعداء الإسلام حول الصحابة؛ وهذا يؤكد على حسن انتقائه للأحاديث التي أوردها في كتاب الفضائل.

٢- يُعدّ اهتمام الشيخين بفضائل الصحابة وتخريج العديد من الأحاديث الصحيحة فيها مصدرا من المصادر المهمة التي لا يستغني عنها أي باحث ومنافح عن الصحابة ومكانتهم.

٣- ضرورة الاهتمام بالأحاديث التي تعلَّقت بفضائل الصحابة لما لها من أثر تربوي في تعميق حب الصحابة وتقدير تضحياتهم وإدراك مكانتهم.

٤- ظهر من خلال البحث فوائد عدة أظهرت أهمية أحاديث الفضائل التي أخرجها الإمامان في الصحيحين، منها: أنّ هذه الأحاديث الصحيحة يُرَدُّ بها على عدد من الشُّبهات والادعاءات التي تعرَّض لها الصَّحابة، كما أنّ هذه الأحاديث أصّلت منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الصحابة وأثبتت لهم العدالة والمكانة التي أثبتها لهم الله تعالى ونبيه الكريم ﷺ.

٥- تُعد أحاديث الفضائل مرجعاً مهماً يُرَدُّ به على الروايات المكذوبة والموضوعة والمختلقة التي انتشرت في العديد من الكتب التاريخية والمصنَّفات العديدة.

الهوامش.

(١) ينظر: ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، إشراف: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (ط١)، ج٤، ص٤٠٥. والأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، (ط١)، ج٤، ص١٥٩. والجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (ط٤)، ج٢، ص٤٦. والفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، (ط٣)، ج١، ص١٣٤٨.

(٢) الزيات وآخرون، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ودار الدعوة، ج٢، ص٣٠١.

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، نقلاً عن القرطبي، ج٧.

(٤) وقد احتوى الكتاب على زيادات لعبدالله بن أحمد بن حنبل وزيادات لأبي بكر القطيعي، وبلغ عدد نصوصه كما أثبته وصي الله عباس (١٩٦٢) نصاً، تكرر عدد كبير من الأحاديث الواردة فيها، كما أن الكتاب أخرج فيه الإمام أحمد عدداً كبيراً من الآثار الموقوفة، والمقطوعة، في علم الصحابة وفقههم، وعبادتهم، وزهدهم، وصفاتهم، وأخبارهم، وسيرهم، وأنسابهم، وجهادهم، وكراماتهم، وأوائلهم، وأقوال بعضهم في بعض، وأولهم إسلاماً، واستخلاف الخلفاء منهم، وموقف السلف الصالح منهم، وغير ذلك من الموضوعات المتنوعة، كما حوى عدداً من مروياتهم عن رسول الله ﷺ في أحكام العبادات، وغيرها. وعدداً من

الأحاديث في الخوارج، والروافض، وفضائل أهل الشام، وغير ذلك.

(٥) بدأ التأليف في فضائل الصحابة أول ما بدأ على يد محمد بن سعد (١٦٨هـ-٢٣٠هـ) ومن ثمّ على يد خليفة بن خياط شباب العصفري (ت ٢٤٠هـ) وكتاب فضائل الصحابة للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤هـ-٢٤١هـ)، وكتاب أبي يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، وفضائل الصحابة لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) وكتاب فضائل الصحابة ومناقبهم للدارقطني علي بن عمر(٣٨٥هـ)، وغيرها من المؤلفات التي ذكرها المؤرخون، منها ما هو مخطوط أو مطبوع ومنها ما هو مفقود ذكر في بطون الكتب.

(٦) ينظر: فاروق حمادة، **ومقدمته في تحقيق فضائل الصحابة**، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، ١٩٨٤م، (ط١)، ص٣٩.

(٧) زهير علي كاخي، الكتاب اطلعت عليه وهو منشور في الشبكة العنكبوتية، وقد صدرت الطبعة الأولى منه سنة ٢٠٠٤م، دون ذكر لدار النشر.

(٨) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها، ج٣، ص١٨٨، رقم الحديث ٣٧٦٨.

(٩) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٨٨، رقم الحديث ٣٧٦٩. حديث أبي موسى الأشعري.

(١٠) ابن حجر، **هدي الساري مقدمة صحيح البخاري**، ج١، ص٤٧٢. فيما نقله الإمام ابن حجر عن شيخه أبي حفص عمر البلقيني في إيراد مناسبة ترتيب البخاري لأبواب صحيحه.

(١١) قال ابن حجر: "ذكر مصعب بن عمير" ... وقع كذلك في غير رواية أبي ذر الهروي، وكأنه بيض له، وقد تقدم من فضائله في كتاب الجنائز أنّه لما استشهد لم يوجد له ما يكفن فيه". فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج٧، ص١١٨. وبالنسبة لطبعة صحيح البخاري بتحقيق الشيخ شعيب فلم يثبت هذا الباب.

(١٢) ينظر: بدر الدين بهادر بن محمد الزركشي (ت٧٩٤هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: عبدالقادر العاني، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٩٩٢م، ج٤، ص٣٠٣.

(١٣) ينظر: أبو الفضل زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٣هـ، ج٢، ص١٢٠. حيث ذكر العراقي رأيه في حول عدم اعتبار الصحبة في حال وقوع الردة.

(١٤) **فتح الباري**، ج٧، ص٤.

(١٥) لمزيد من التفصيل: يمكن الرجوع لكلام الحافظ في الفتح فقد تحدث عن المفهوم اللغوي والعرفي للصحبة وذكر كلام العلماء في ذلك وشروطهم، وذلك في تعليقه على أحاديث الباب الأول من كتاب الفضائل، كما يُمكن الرجوع لكتاب **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، للإمام شمس الدّين السخاوي (ت ٩٠٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٣، ص٧٩-٩٤.

(١٦) رقم الحديث ٣٦٤٩، ج٣، ص١٤٧.

(١٧) ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج٧، ص٧.

(١٨) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النّبي ﷺ، رقم الحديث ٣٦٥٠، ج٧، ص١٤٧.

(١٩) **المرجع السابق**، رقم الحديث ٣٦٥١، ج٧، ص١٤٧.

(٢٠) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٤، ص٣٠٠.

(٢١) كذا ورد في المطبوع، وذكر المحقق في الهامش أنّه ربما قصد جمهور الخلف.

(٢٢) **المرجع السابق**، ج ٣، ص٣٥٧. وقد أسهب الزركشي في تناول المسألة فينصح بالرجوع إلى ما ذكر.

(٢٣) هم الذين أنكروا على علي ﷺ التحكيم، وتبرؤوا منه، ومن عثمان، وذريته وقاتلوهم وهم فرق كثيرة. ينظر: **الملل والنحل** للشهرستاني، دار الفكر ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج١ ص١٥٥ فما بعدها.

(٢٤) ينظر: الصلابي، علي محمد، **فكر الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة**، دار ابن حزم، القاهرة، ٢٠٠٨م، (ط١)، ص٦٠.

(٢٥) **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سبّ الصحابة، رضي الله عنهم، ج٤، ص١٩٦٧، رقم الحديث ٢٥٤٠.

(٢٦) السيد، صبحي، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح مع شرح لأحاديث مختارة منه**، الرشد، ٢٠٠٨م، ص١٩١.

(٢٧) **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ج١٦، ص٩٣.

(٢٨) وهو حديث ابن عمر ﷺ. ينظر: **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، ج٤، ص١٩٧٣، رقم الحديث ٢٥٤٧.

(٢٩) **صحيح البخاري**، كتاب الفضائل، ج٣، ص١٨٥، رقم الحديث ٣٧٥٧.

(٣٠) **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، رقم الحديث (٢٣٩٩)، ج٤، ص١٨٥٦. والحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، رقم الحديث ٤٠٢، ج١، ص٨٩. من طريق حميد عن أنس عن عمر وهذا الطريق لم يعلها العلماء.

(٣١) **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب من فضائل أويس القرني ﷺ، ج٤، ١٩٦٨، رقم الحديث ٢٥٤٢.

(٣٢) المرجع السابق، كتاب الفضائل، باب وصية النّبي ﷺ بأهل مصر، ج٤، ص١٩٧٠، رقم الحديث ٢٥٤٣.

(٣٣) وهي الأحاديث (٣٦٥٢، و ٣٦٦٥، و ٣٦٦٦، و٣٦٦٧، و٣٦٦٨، و ٣٦٧٢، و ٣٦٨٨، و٣٧٠٥، و٣٧١١، و٣٧١٢، و٣٧٢٨، و٣٧٣١، و ٣٧٣١، و ٣٧٣٢، و ٣٧٤٢، و ٣٧٥٩، و ٣٧٦٨، و ٣٧٧٣، و ٣٧٧٣، و ٣٧١٢) من صحيح البخاري.

(٣٤) حديث رقم ٣٧٦٥.

(٣٥) ينظر: **هدي الساري**، ص٣٦٦-٣٦٧. حيث أورد في الفصل الثامن الأحاديث التي انتقدها، وهي:

- الحديث الأول: في فضائل عمر حديث المِسور بن مخرمة عن ابن عباس ورقمه (٣٦٩٢): " لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ جَعَلَ يَأْلَمُ ..." الحديث.
- الحديث الثاني: حديث مروان بن الحكم عن عثمان بن عفان في (مناقب الزبير بن العوّام) ورقمه (٣٧١٧) وفيه: "أَصَابَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيد.." الحديث.
- الحديث الثالث: وفي (مناقب سعد بن أبي وقاص) حديث "وَلَقَدْ مَكَثْتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَإِنِّي لَثُلُثُ الْإِسْلَامِ" ورقمه (٣٧٢٦).

وللتنويه: هذه الأحاديث الثلاثة هي أحاديث موقوفة لم يُخرجها مسلم في صحيحه.

- الحديث الرابع: في (مناقب أبي عبيدة بن الجراح ﷺ) فقد أخرج البخاري في مناقبه حديثين، انتقد الدارقطني الحديث الثاني وهو حديث صلة بن زفر عن حذيفة ورقمه (٣٧٤٥). (ينظر: **فتح الباري**، ج٨، ص٩٤).
- الحديث الخامس: في مناقب (الحسن والحسين -رضي الله عنهما-) حيث أعلّ الدارقطني حديث رقم(٣٧٤٦) بالانقطاع.

(٣٦) وهي بحسب ما أورد مصطفى باجو في كتابه **الأحاديث المنتقدة**، ج٢، ص١٩-٣٠ هي: (حديث رقم ٢٣٩٩ باب فضائل عمر ﷺ، وحديث رقم ٢٤٠٢، باب فضائل عثمان ﷺ، وحديث رقم ٢٤٢٤، باب فضائل أهل بيت النّبي ﷺ، وحديث رقم ٢٤١١، باب فضل سعد بن أبي وقاص ﷺ، وحديث رقم ٢٤٤٣، باب فضل عائشة -رضي الله عنها-، وحديث رقم ٢٥٠١ باب فضائل أبي سفيان بن حرب ﷺ، وحديث رقم ٢٥٣٦، باب فضل الصحابة ﷺ ثمّ الذين يلونهم، وحديث رقم ٢٥٤٠، باب تحريم سبَّ الصَّحابة، وحديث رقم ٢٥٤٣ باب وصية النّبي ﷺ بأهل مصر).

(٣٧) وهو حديث رقم ٣٧١٧ و رقم ٣٧١٨ من باب مناقب الزبير بن العوام.

(٣٨) حديث مروان بن الحكم عن عثمان بن عفان في (مناقب الزبير بن العوّام) ورقمه (٣٧١٧) وفيه: "أَصَابَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ عَنْ الْحَجِّ وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ اسْتَخْلِفْ ..." الحديث، انتقده الدارقطني بسبب ما وقع في طرق الحديث من اختلاف في بعض ألفاظه، أجاب عنه الحافظ بقوله: "إنّ البخاري أخرجه من حديث علي بن مسهر، وأبي أسامة جميعا وليس بينهما تباين يوجب تعليلاً" فقد أخرج البخاري الحديث من طريقين أوردهما في الباب نفسه في مناقب الزبير ورقمهما (٣٧١٨و ٣٧١٩)، وهذا يُظهر أنّ إيراد البخاري للمتابعات يهدِفُ للردّ على مثل هذه الإشكالات.

(٣٩) ينظر: الحاجي، **فضائل الصحابة في ميزان الشريعة الإسلامية**، ص١١٩، ومن الأدلة التي احتجوا بها: آية المباهلة (سورة آل عمران: ٦١)، وحديث الطائر، وحديث المؤاخاة، وحديث خيبر.

(٤٠) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج١٥، ص١٤٨.

(٤١) **صحيح البخاري**، كتاب الفضائل، ج٣، ص١٤٩، رقم الحديث ٣٦٥٤، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل أبي بكر ﷺ، ج٤، ص١٨٥٤، رقم الحديث ٢٣٨٢.

(٤٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٧، ص١٨.

(٤٣) ج٣، ص١٥٠، رقم الحديث: ٣٦٥٥. وهذا الحديث ممّا انفرد به البخاريّ عن الإمام مسلم، ينظر: الحميدي، الجمع بين الصحيحين، ج٢، ص٢٠٨.

(٤٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٧، ص٤٢.

(٤٥) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥٦، رقم الحديث ٣٦٧٣.

(٤٦) ينظر: حديث أبي صالح عن أبي سعيد في **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ﷺ، ج٤، ص١٩٦٧، رقم الحديث ٢٥٤١.

(٤٧) المرجع السابق، ج١٦، ص٩٣.

(٤٨) والحديث أخرجه مسلم بلفظ طويل في صحيحه كتاب الجهاد، باب حكم الفيء، رقم الحديث ٤٦٥٦، ج٥، ص١٥١. وأخرجه البخاري في ثمانية مواضع (في كتاب الجهاد والسير حديث رقم ٢٠٩٤، وفي كتاب فرض الخمس برقم٣٠٩٤، وفي المغازي برقم ٤٠٣٣، وفي التفسير برقم ٤٨٨٥، وفي النفقات في موضعين: ٥٣٥٧و ٥٣٥٨، وفي كتاب الفرائض برقم ٦٧٢٨، وفي كتاب الاعتصام برقم ٧٣٠٥).

(٤٩) **فتح الباري**، ج٦، ص١٠٥.

(٥٠) **صحيح البخاري**، كتاب الفضائل، باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً»، ج٣، ص١٥٨، رقم الحديث ٣٦٧٨. والحديث انفرد به البخاري عن مسلم. ينظر: الحميدي، **الجمع بين الصحيحين**، ج٣، ص٤٣٧. والحديث اختلف فيه على عروة. قال ابن حجر: "وقد روى الزبير بن بكار والدارقطني في الأفراد من طريق عبد الله بن عروة عن عروة حدثني عمرو ابن عثمان، عن أبيه عثمان قال: " أكثر ما نالت قريش من رسول الله ﷺ أني رأيته يوما قال وذرفت عينا عثمان.." فذكر قصة يخالف سياقها حديث عبد الله بن عمرو هذا. فهذا الاختلاف ثابت على عروة في السند. لكن سنده ضعيف فإن كان محفوظا حُمل على التعدد وليس ببعيد". فتح الباري ج٧، ص ١٦٨.

كما أنّ الحديث خالف فيه هشام بن عروة أخاه يحيى بن عروة في الصحابي، وقد رجّح الحافظ ابن حجر رواية يحيى (٣٨٥٦) لموافقتها طريق محمد بن إبراهيم التيمي التي أخرجها البخاري في كتاب فضائل الصحابي (٣٦٧٨). مع تنبيه الحافظ ابن حجر إلى احتمالية تعدد الحادثة. ينظر: **فتح الباري**، ج٧، ص١٦٩.

(٥١) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥٠، رقم الحديث ٣٦٥٦. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ج٤، ص١٨٥٤، رقم الحديث ٢٣٨١-٢٣٨٢.

(٥٢) وهو الحديث الذي أورده ابن حجر وفيه: " إنَّ أحدث عهدي بنبيكم قبل موته بخمس... وإن خليلي أبو بكر..." حيث ذكر أنّ أبا الحسن الحربي أخرجه في فوائده، وأورد قريب منه الواحدي في تفسيره ولكنّ الخبرين واهيان كما صرّح بذلك ابن حجر في الفتح ج٧، ص٢٣.

(٥٣) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥١، رقم الحديث ٣٦٥٩. والحديث أخرجه مسلم كتاب الفضائل، باب فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ج٤، ص١٨٥٦، رقم الحديث ٢٣٨٦.

(٥٤) ينظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٧، ص٢٨.

(٥٥) **صحيح مسلم**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ج٤، ص١٨٥٧، رقم الحديث ٢٣٨٧. والحديث أخرجه البخاري بلفظ مختلف دون عبارة "حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَى"، في كتاب المرضى، باب قَوْلِ الْمَرِيضِ إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَارَأْسَاهْ، أَوِ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ، ج٤، رقم الحديث٥٦٦٦، بلفظ: "قَالَتْ عَائِشَةُ وَارَأْسَاهْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَاكِ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ، فَأَسْتَغْفِرُ لَكِ وَأَدْعُو لَكِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ وَاثُكْلِيَاهْ، وَاللَّهِ إِنِّي لأَظُنُّكَ تُحِبُّ مَوْتِي، وَلَوْ كَانَ ذَاكَ لَظَلِلْتَ آخِرَ يَوْمِكَ مُعَرِّسًا بِبَعْضِ أَزْوَاجِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهْ لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ، وَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ، ثُمَّ قُلْتُ يَأْبَى اللَّهُ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ».

(٥٦) **شرح صحيح مسلم**، ج١٨، ص١٥٥.

(٥٧) ينظر: حديث أبي الدرداء ﷺ الذي أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب قول النّبي ﷺ: "لو كنت متخذاً خليلاً" وهو في قصة ما حصل من موقف بين عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق، وقول النّبي ﷺ: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي". ج٣، ص١٥٢، رقم الحديث ٣٦٦١.

(٥٨) حديث عمرو بن العاص في سؤاله أي النّاس أحب إليك؟ ج٣، ص١٥٢، رقم الحديث ٣٦٦٢. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ج٤، ص١٨٥٦، رقم الحديث ٢٣٨٤.

(٥٩) ينظر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٥٣، رقم الحديث ٣٦٦٦. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، ج٤، ص١٨٥٧، رقم الحديث ١٠٢٨.

(٦٠) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥٦، رقم الحديث ٣٦٧٤.

(٦١) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥٧، رقم الحديث ٣٦٧٥، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ج٤، ص١٨٦٣، رقم الحديث ٢٣٦٥.

(٦٢) ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي، ج٣، ص١٥٩، الأحاديث رقم ٣٦٧٩، والحديث ٣٦٨٠.

(٦٣) **المرجع السابق**، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٥٩، رقم الحديث ٣٦٨١. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ج٤، ص١٨٥٩، رقم الحديث ٢٣٩١.

(٦٤) المرجع السابق، كتاب الفضائل، ج٣، ص١٦٠، رقم الحديث ٣٦٨٢.

(٦٥) **المرجع السابق**، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي، ج٣، ص١٥٩، الأحاديث رقم ٣٦٧٩، والحديث ٣٦٨٠.

(٦٦) ينظر: **المرجع السابق**، الحديث ٣٦٨٢، وفيه قول النّبي ﷺ له: "فلم أر عبقرياً يفري فَرِيَّه ..."، ج٣، ص١٦٠. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ج٤، ص١٨٦٠، رقم الحديث ٢٣٩٢.

(٦٧) ينظر: **المرجع السابق**، حديث رقم ٣٦٨٣، ج٣، ص١٦٠.

(٦٨) **صحيح البخاري**، كتاب الفضائل، ج٣، ص١٦٢، رقم الحديث ٣٦٨٩. وهذا الحديث أعلّه الدَّارقطني في التتبع والالزامات؛ بسبب الاختلاف على سعد بن إبراهيم في راويته للحديث من طريق أبي سلمة عن عائشة أيضاً كما أخرجه مسلم برقم (٢٣٩٨)، وقد أجاب عن ذلك ابن حجر في هدي الساري في الفصل الثامن ص٣٦٦، بنقل قول أبي مسعود الدمشقي بأنّ رواية أبي هريرة هي الرواية المشهورة، وذكر الحافظ احتمال وقوع التحديث من أبي سلمة عن أبي هريرة وعن عائشة جميعا. وفي المسألة كلام مطول ذكره الدكتور مصطفى باجو في كتابه: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، خلص فيه إلى صحّة ما أخرج البخاري ورد انتقاد الدارقطني، ج٢، ص ٦.

(٦٩) ينظر: **المرجع السابق**، حديث رقم ٣٦٨٥، حديث ابن عباس: "وُضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ فَتَكَنَّفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُصَلُّونَ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ– وَأَنَا فِيهِمْ فَلَمْ يَرُعْنِي إِلاَّ رَجُلٌ آخِذٌ مَنْكِبِي، فَإِذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَتَرَحَّمَ عَلَى عُمَرَ وَقَالَ مَا خَلَّفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ مِنْكَ وَايْمُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ لاَظُنُّ أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ وَحَسِبْتُ إِنِّي كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ النَّبِي ﷺ يَقُولُ: "ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ". ج٣، ص١٦١. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ج٤، ص١٨٥٨، رقم الحديث ٢٣٨٩.

(٧٠) وصله البخاري في الصحيح من حديث عثمان بن عفان نفسه في كتاب الوصايا، باب إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بِئْرًا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلاَءِ الْمُسْلِمِينَ، رقم الحديث ٢٧٧٨.

(٧١) ج٣، ص١٦٤، رقم الحديث ٣٦٩٥.

(٧٢) والحديث هو في قصة عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِىِّ بْنِ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ قَالاَ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُكَلِّمَ عُثْمَانَ لأَخِيهِ الْوَلِيدِ فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهِ. فَقَصَدْتُ لِعُثْمَانَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الصَّلاَةِ، قُلْتُ إِنَّ لِى إِلَيْكَ حَاجَةً، ...قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، فَكُنْتُ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَآمَنْتُ بِمَا بُعِثَ بِهِ، وَهَاجَرْتُ الْهِجْرَتَيْنِ كَمَا قُلْتَ، وَصَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَايَعْتُهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلاَ غَشَشْتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ مِثْلُهُ، ثُمَّ عُمَرُ مِثْلُهُ، ثُمَّ اسْتُخْلِفْتُ، أَفَلَيْسَ لِى مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِى لَهُمْ قُلْتُ بَلَى. قَالَ فَمَا هَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِى تَبْلُغُنِى عَنْكُمْ أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الْوَلِيدِ، فَسَنَأْخُذُ فِيهِ بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ دَعَا عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ" صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، ج٣، ص١٦٥، رقم الحديث ٣٦٩٦.

(٧٣) والحديث نصّه يطول ولكن أذكر طرفاً من حديث ابن عمر وردّه على هذه التساؤلات، حيث قال ابن عمر مجيباً: "تَعَالَ أُبَيِّنْ لَكَ أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَدْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ». وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَعَزَّ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ لَبَعَثَهُ مَكَانَهُ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُثْمَانَ وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: «هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ»، فَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَدِهِ، فَقَالَ: «هَذِهِ لِعُثْمَانَ». ينظر: **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٦٦، رقم الحديث ٣٦٩٨.

(٧٤) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٧٠، رقم الحديث ٣٧٠١.

(٧٥) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٧٠، رقم الحديث ٣٧٠٢. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، ج٤، ص١٨٧٢، رقم الحديث ٢٤٠٧.

(٧٦) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٧١، رقم الحديث ٣٧٠٣. والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب الفضائل باب فضائل علي بن أبي طالب، ج٤، ص١٨٧٤، رقم الحديث ٢٤٠٩.

(٧٧) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٧١، رقم الحديث ٣٧٠٥.

(٧٨) **المرجع السابق**، كتاب الفضائل، ج٣، ص١٧٢، رقم الحديث ٣٧٠٦.

(٧٩) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، ج٧، ص٥٠٧.

(٨٠) صرّح بذلك الحافظ بن حجر العسقلاني في الفتح إذ نبّه عند تعليقه على ترجمة البخاري بأنّ النّاس صاروا إلى ثلاثة فئات في حق علي ﷺ وهم أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمحاربين له من بني أمية. ينظر: **الفتح**، ج٧، ص٧٢.

(٨١) **المرجع السابق**، ج٧، ص٧١.

(٨٢) الحديث أخرجه البخاري، ج٣، ص١٧١، برقم ٣٧٠٣، بلفظ: "أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ هَذَا فُلاَنٌ – لأَمِيرِ الْمَدِينَةِ – يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ الْمِنْبَرِ قَالَ فَيَقُولُ مَاذَا قَالَ يَقُولُ لَهُ أَبُو تُرَابٍ فَضَحِكَ قَالَ اللهِ مَا سَمَّاهُ إِلاَّ النَّبِي ﷺ وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ وأخرجه مسلم برقم ٢٤٠٦، ولفظ مُسلم أوضح في على المسألة وفيه: "عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ اسْتُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ مِنْ آلِ مَرْوَانَ – قَالَ – فَدَعَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتِمَ عَلِيًّا – قَالَ – فَأَبَى سَهْلٌ فَقَالَ لَهُ أَمَّا إِذْ أَبَيْتَ فَقُلْ لَعَنَ اللَّهُ أَبَا التُّرَابِ. فَقَالَ سَهْلٌ مَا كَانَ لِعَلِيٍّ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَبِى التُّرَابِ وَإِنْ كَانَ لَيَفْرَحُ إِذَا دُعِىَ بِهَا..." الحديث.

(٨٣) رقم الحديث ٣٧٠٣. قال الحافظ في الفتح: (فأرغم الله بأنفك): معناه أوقع الله بك السوء، واشتقاقه من السقوط على الأرض فليلصق الوجه بالرغام وهو تراب. وقوله: (فاجهد على جهدك): أي أبلغ على غايتك في حقي، فإنّ الذي قلته لك الحق، وقائل الحق لا يبالي بما قيل في حقه الباطل". ج٧، ص٧٣.

(٨٤) **المرجع السابق**، ج٣، ص١٧٢، رقم الحديث ٣٧٠٧.

(٨٥) وهي حديث رقم (٣٧٠٤) وحديث رقم (٣٧٠٧).

(٨٦) دلّ على هذا حديث البخاري عن ابن عمر ﷺ: " كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِي ﷺ لاَ نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِي ﷺ، لاَ نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ " حديث رقم ٣٦٩٧. وذكر الحافظ في الفتح ما نصّه: "وقد حمل أحمد حديث ابن عمر على ما يتعلق بالترتيب في التفضيل"، ج٧، ص٥٨.

(٨٧) **معالم السنن**، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م، ج٤، ص٣٠٢.

(٨٨) أورده أبو عبدالرحمن السلمي في **سؤالاته للدارقطني**: "اختلف قومٌ ببغدادَ من أهلِ العلمِ؛ فقال قومٌ: عثمانُ أفضلُ، وقال قومٌ: عليٌّ أفضلُ، فتحاكموا إليَّ فيه فسألوني عنه، فأمسكتُ، وقلتُ: الإمساكُ عنه خيرٌ، ثم لم أُرِدِ السكوتَ، وقلتُ: دَعْهُم يقولون فيَّ ما أحبُّوا، فدعوتُ الذي جاءني مُستفتيًا، وقلتُ: ارْجِعْ إليهم وقل: أبو الحسنِ يقولُ: عثمانُ بنُ عفَّانَ أفضلُ من عليِّ ابن أبي طالبٍ باتِّفاقِ جماعةِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، هذا قولُ أهلِ السنةِ". محمد بن الحسين أبو عبدالرحمن السلمي، **سؤالات السّلمي للدارقطني**، ط١، ١٤٢٧هـ، ص٢٣٨.

(٨٩) **فتح الباري**، ج ، ص١٦. وقد يعترض بعضهم على الاستدلال بحديث ابن عمر الموقوف الذي أورده الإمام البخاري في فضائل عثمان بن عفان، وهذا الاعتراض يردّ عليه باعتبار الحديث من السنّة التقريرية، وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً أبو داود في سننه بسنده: عن ابْنَ عُمَرَ بلفظ: " كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِي ﷺ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ﷺ". كتاب السُّنّة، باب في التفضيل ج٤، ص٣٣٤، حديث رقم ٤٦٢٨.

ويؤيده الرواية التي أخرجها أبو القاسم هبة الله اللالكائي (٤١٨هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بسند حسن عن ابن عمر ﷺ: " كُنَّا نَقُولُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ اسْتَوَى النَّاسُ، فَيَبْلُغُ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يُنْكِرُ". أخرجه في باب جماع فضائل الصحابة ﷺ، سياق ما روي في التفضيل، دار طيبة، السعودية، ٢٠٠٣م، ج٨، ص١٤٤٦.

(٩٠) **فتح الباري**، ج٧، ص٣٤.

(٩١) ج٧، ص١٠٤.

(٩٢) البخاري، **صحيح البخاري**، ج٣، ص١٧٣.

(٩٣) **المصدر السابق**، ج٣، ص١٧٦.

(٩٤) ينظر: الأحاديث ٣٧١٠، و٣٧٢٢، و٣٧٢٣، و٣٧٣٢. وغيرها.

(٩٥) **صحيح مسلم**، ج٤، ص٢٠٠٧، رقم الحديث ٢٦٠٠.

(٩٦) **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة –رضي الله عنها–، ج٣، ص١٨٩، رقم الحديث ١٨٩. وهذا الحديث انفرد البخاري في تخريجه ولم يخرجه مسلم.

(٩٧) قال الآلوسي في رده على مسألة اجتهاد عائشة –رضي الله عنها–: "فإنّ من وقع منه القتال يوم الجمل كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة ﷺ، كانوا محبين للأمير كرم الله تعالى وجهه، عارفين له فضله، كما أنه ﷺ في حقهم كذلك، وليس بين ذلك وبين القتال الواقع في البين تناف؛ لأن القتال لم يكن مقصودا، بل وقع عن غير قصد، لمكر من قتلة عثمان ﷺ الذين كانوا بعشائرهم في عسكر الأمير، إذ غلب على ظنهم من خلوته بطلحة والزبير أنه سيسلمهم إلى أولياء عثمان". **صب العذاب على من سب الأصحاب**، ص٣١٤. وينظر: ص٣١٣، وفيها شعر للروافض يتعرضون فيه للسيدة عائشة –رضي الله عنها–.

(٩٨) ينظر: ومن هذه الأقوال التي تطعن في السيدة عائشة –رضي الله عنها– ما ذكره الغزالي في **المستصفى عن المعتزلة** حيث قال: "وقال جماهير المعتزلة عائشة وطلحة والزبير وجميع أهل العراق والشام فساق بقتال الإمام الحق". ج١، ص١٣٠.

(٩٩) حيث أخرج البخاري بسنده حديث الْحَسَنِ: البصري أَنّه سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ قال: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَالْحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ، يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ" ورقم الحديث (٣٧٤٦)، وهذا الحديث أعلّه الدارقطني بالانقطاع بدعوى القول: إنّ الحسن البصري لم يسمع من أبي بكرة إلا من طريق الأحنف ابن قيس، حيث قال: "قال الدّارقطني أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة منها حديث "إن ابني هذا سيد..." الحديث، والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة يعني فيكون ما أخرجه البخاري منقطعا"، وقد ردّ العلماء على الدارقطني بأنّ سماع الحسن البصري قد ثبت عن أبي بكرة؛ فقد أخرج البخاري حديث أبا بكرة في مناقب الحسن والحسين في أول الباب بسنده إلى الحسن البصري مصرحاً فيه بالسماع، والحديث كرره البخاري في أكثر من موضع من صحيحه وفيه التصريح بالسماع، فقد رواه البخاري في كتاب الصلح، حديث رقم (٢٧٠٤)، وفي كتاب المناقب، حديث رقم (٣٦٢٩)، وفي كتاب فضائل الصحابة حديث رقم (٣٧٤٦)، وفي كتاب الفتن حديث رقم (٧١٠٩). والحديث أخرجه أيضاً الترمذي في سننه، في كتاب المناقب حديث رقم (١٠٢) وقال: حسن صحيح، (ص ١٩٥). والنسائي في السنن الكبرى في كتاب المناقب. بالإضافة إلى أنّ البخاري أخرج من طريق الحسن على أبي بكرة ثلاثة أحاديث أخرى وهي: (حديثه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع دون الصف، في كتاب الأذان حديث رقم (٧٨٣)، وحديث نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ: " لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة "، أخرجه البخاري في كتاب المغازي حديث رقم (٤٤٢٥)، وحديث "كنا مع النبي ﷺ فانكسفت الشمس..."، رواه البخاري في كتاب الكسوف حديث رقم (١٠٤٠). وهذه الأحاديث لم ينفرد بها البخاري، وإنما وفقه غيره من من الأئمة في إخراجها، ولمزيد من التفاصيل ينظر: كتاب أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في التصحيح والتعليل، ص١٩٥". فقد أورد الأدلة على إثبات سماع الحسن من أبي بكرة ﷺ.

(١٠٠) **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ص٥٦. النواصب: الناصبة هم الذين يُبغضون علياً ويقدمون غيره عليه. ينظر: **هدي الساري**، ص٤٨٣.

(١٠١) ينظر: الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ص٨٦–٨٧.

(١٠٢) من فرق الخوارج، أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز فغلبوا عليها وعلى كورها وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير وقتلوا عماله بهذه النواحي. ينظر: الشهرستاني: **الملل**

والنحل، ص١٣٨.

(١٠٣) **المرجع السابق**، ج١، ص١٤٠.

(١٠٤) الرافضة: "الاصطلاح: هي إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبي بكر وعمر، وسائر أصحاب النّبي ﷺ إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم وسبهم إياهم". ينظر: الرحيلي، إبراهيم بن عامر، **الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال**، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٣م، (ط٣)، ص٢١.

(١٠٥) الصلابي، **فكر الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة**، ص٢٢٩.

(١٠٦) الرحيلي، **الانتصار للصحب والآل**، ص٥٦.

(١٠٧) المرجع السابق، ص٢٢٩، نقلا من كتاب حق اليقين.

(١٠٨) ابن العربي، أبو بكر، **العواصم من القواصم**، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤١٢هـ، (ط٦)، ج١، ص٧٦.

(١٠٩) **صحيح البخاري**، كتاب الفضائل، باب عثمان بن عفان، ج٣، ص١٦٤، رقم الحديث ٣٦٩٥.

(١١٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٧، ص٦٩، باختصار.

(١١١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان، ج٣، ص١٦٥، رقم الحديث ٣٦٩٦.

(١١٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر (ت٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م، (ط٦)، ص٣٠٧.

(١١٣) ابن حنبل، **فضائل الصحابة**، مقدمة المحقق وصي الله محمد عباس، ج١، ص٥.

(١١٤) الخطيب واستانبولي، **حاشية تحقيق العواصم من القواصم**، ج١، ص٧٥.

(١١٥) **المصدر السابق**، ص١٥-١٩.

(١١٦) النصر، **قواعد في التعامل مع الصحابة**، ص١٤.

(١١٧) النصر، **قواعد في التعامل مع الصحابة**، ص١٤.